جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الجمـــهورية الجـــزائرية الديمـــقراطية الشـــعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص استراتيجية

تحديات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة القرن الإفريقي – بعد الحرب الباردة –

إعداد الطالب: شريف عبد الحكيم

*تاريخ المناقشة: .....

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

- ..... . جامعة المسيلة رئيسا.
- منصوري عبد النور جامعة المسيلة مشرفا ومقررا.
- ..... جامعة المسيلة مناقشا.

السنة الجامعية: 2017 / 2018

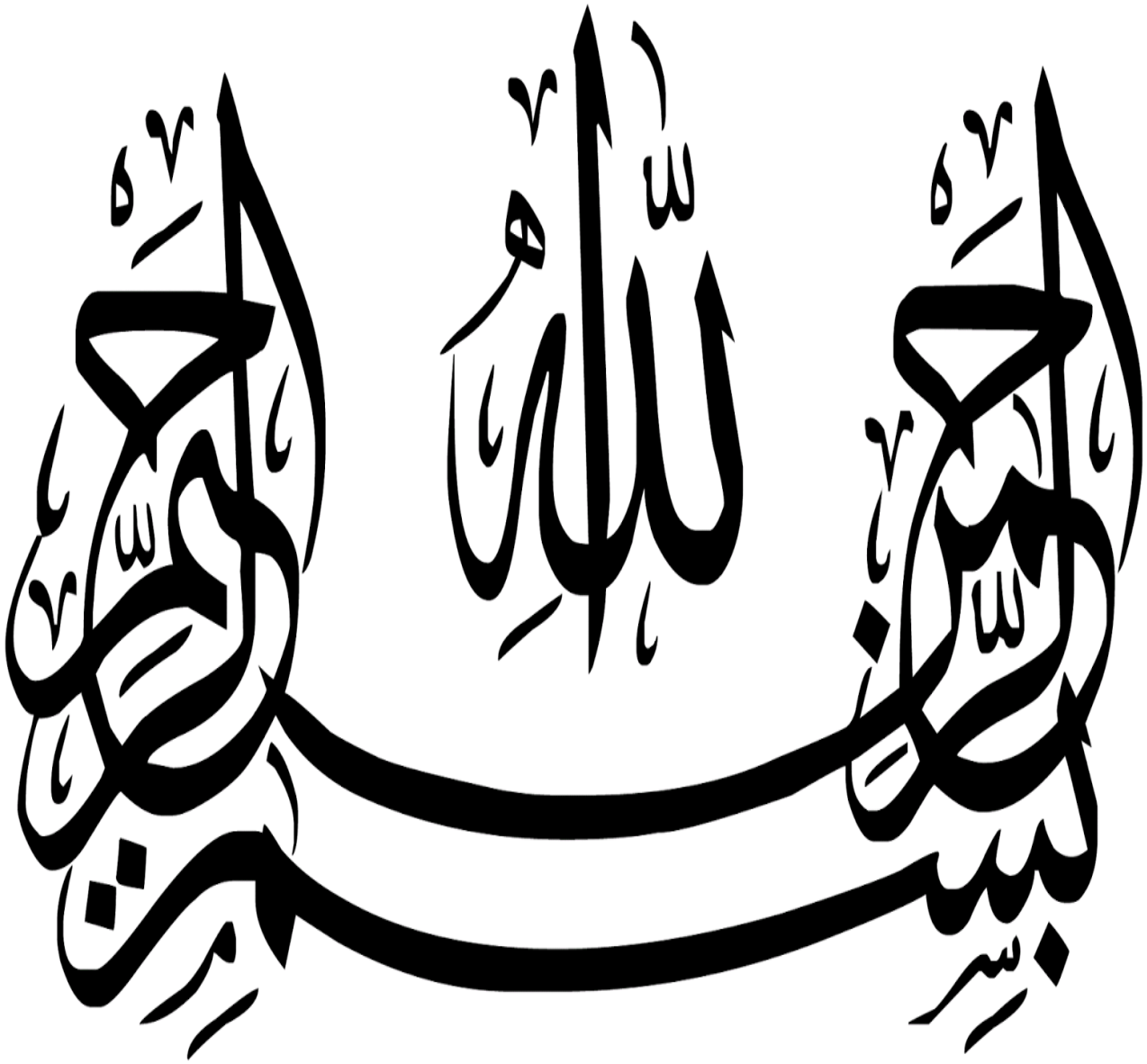
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أحمد الله عز وجل الذي أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع ووفقني لبلوغ هذه المرتبة ولأنه من لم يشكر الناس لم يشكر الله وأصل وأسلم على حبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد وعلى رأسهم الأستاذ منصوري عبد النور الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل على بعطائه وتوجيهاته. وكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة المسيلة.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين

العزيزين حفظهم الله

اللذين أحسنوا تربيتي ولم يدخروا جهدا في

تعليمي

وإلى جميع الأهل والإخوة والأخوات

وإلى الأصدقاء والزملاء

والأساتذة الأفاضل.

وفي الأخير نرجو من الله أن يجعل علمي

هذا علما نافعا للبلاد والعباد.

مقدمة

شهدت العلاقات الصينية الإفريقية منذ فترة التسعينيات العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية التي تختلف كليا عن المراحل السابقة قبل الحرب الباردة، حيث ساعدت العديد من العوامل في تغيير حركة السياسة الخارجية الصينية في علاقاتها على الصعيد الإقليمي والعالمي مع القارة الإفريقية بصفة عامة، والقرن الإفريقي بصفة خاصة.

فمنطقة القرن الإفريقي لها مكانة بالغة من حيث أهميتها بالنسبة للدول الكبرى، وذلك نظرا لموقعها الاستراتيجي، فالقرن الإفريقي يكتسب أهمية حيوية من الناحية الجغرافية بالإضافة إلى توفر الموارد الطبيعية خاصة البترول الذي بدأ يظهر في السنوات الأخيرة في السودان، وهو ما يعد من أحد أسباب التوجه في السياسة الخارجية الصينية نحو المنطقة وذلك من خلال اعتمادها على مجموعة من القيم والمبادئ التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وتثبيت مكانتها على صعيد القارة الإفريقية عموما.

فالفترة التي ميزت التوجه الصيني بتواجدها في منطقة القرن الإفريقي التي هي محل الدراسة، تعد المرحلة التي تلت الحرب الباردة، وذلك لتمكنها في توطيد العلاقات البينية بينها وبين دول المنطقة في مختلف المجالات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، بغية تحقيق عدد من الأهداف والمقاصد منها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي تجاري، بحيث تبقى الأهداف الأمنية مسطرة لأجل تأمين مصالحها داخل المنطقة.

ومن خلال هذه العلاقات التي أقيمت بين الصين ومنطقة القرن الأفريقي، نجد أن الصين تحاول بقدر المستطاع الحفاظ على مكانتها ومصالحها رغم التحديات والعقبات التي تواجهها بداخل المنطقة.

أهمية الموضوع:

من خلال تقديم الموضوع أعتقد أنه يتميز بأهمية علمية وموضوعية:

- الأهمية العلمية للموضوع:

إن أهمية التوسع الصيني في القارة الإفريقية في هذه المرحلة أصبحت تحظى باهتمام كبير ولاسيما من قبل الأكاديميين مما يزيد بلوغ الحد الأقصى، فيتتبع مستقبل الصين من خلال تعاقب الأحداث على مر الزمن، بالإضافة إلى ضعف القاعدة العلمية العربية التي تناولت مثل هذه المواضيع وبالأخص السياسة الخارجية الصينية.

- الأهمية العملية للموضوع:

تظهر الأهمية العملية في الدراسة لهذا الموضوع كونه سيسلط الضوء على السياسة الخارجية الصينية، وذلك تجاه منطقة مهمة في القارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة في ظل تمركز أهم القوى الدولية بداخل المنطقة، حيث ستعمل الدراسة على تحديد موقف السياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية عامة والقرن الإفريقي بشكل خاص، من خلال أهم التغييرات الهيكلية التي تلت فترة ما بعد الحرب الباردة.

كذلك تناولت الدراسة موضعا حيويا وهاما للسياسة الخارجية الصينية ومصادر تهديدها، حيث تحاول استكمال الدراسات السابقة التي تناولت سياسة الصين الخارجية تجاه مناطق مختلفة في العالم.

أهداف الموضوع:

يكمن الهدف من الدراسة لمثل هذه المواضيع إلى فهم السياسات الخارجية وعلاقات الدول ببعضها البعض، خاصة علاقة دول نامية مع دول تصنف قوى عظمى، حيث ركزت الدراسة على السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة التي باشرت إلى تعزيز علاقاتها بالقارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة القرن الإفريقي بصفة خاصة، وذلك من خلال ما تميزت به عن باقي الدول العظمى بالإضافة إلى بناء صورة للعلاقات الصينية الإفريقية في ظل التواجد الأمريكي في المنطقة من خلال التطرق إلى مختلف الجوانب، مع السعي إلى تحديد أهم التحديات والعقبات التي تواجه السياسة الخارجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي.

مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الموضوعية:

ترجع أسباب اختيار الموضوع لأهميته بحد ذاته، وذلك من خلال تحديد نوع العلاقة التي تربط كل من الصين بدول منطقة القرن الإفريقي، وذلك عن طريق توضيح الأهداف التي تسعى إليها السياسة الخارجية الصينية نحو القارة الإفريقية عامة والقرن الإفريقي على

وجه الخصوص بالإضافة إلى كشف بعض التحديات التي تواجهها السياسة الصينية في ظل التغيرات التي طرأت بعد الحرب الباردة على الصعيد الدولي.

المبررات الذاتية:

الانتماء إلى القارة الإفريقية عامة والجزائر خاصة، دفعني إلى الاهتمام بمشاكل القارة وميلي للمواضيع التي تهتم بالسياسات الخارجية خاصة الصين الحديثة باعتبارها من القوى الصغرى التي تتميز بتعداد سكاني ضخم مع ثقل وزنها على الصعيد الخارجي، وتطويرا لعلاقاتها الخارجية الإقليمية والدولية بعد سلسلة التغيرات الطارئة التي تلت مرحلة الحرب الباردة، دفعني لمعرفة سر التوجه الصيني الحديث في القارة الإفريقية مع تحديد بعض التحديات التي تواجهها بداخلها.

إشكالية الدراسة:

عرفت الصين تطورا كبيرا في سياستها الخارجية، مما جعلها في سعي مستمر لزيادة توسعها، فتوجهت أنضارها من الصعيد الإقليمي إلى الصعيد الخارجي متوجه بذلك إلى القارة الأفريقية عامة والقرن الإفريقي بصفة خاصة الذي بدوره يمثل ساحة اهتمام خاص من قبل الصين، ومختلف القوى الدولية الأخرى.

هذا التغير والتحول السريع الذي شهد في السياسة الصينية أدى إلى إعادة النظر من قبل مختلف القوى الدولية على الصعيد الخارجي للتوسع الصيني.

من خلال ما تقدم تطرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل أهم التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الصينية في منطقة القرن الأفريقي؟

من خلال هذه الإشكالية تبرز جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- بماذا تميزت السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة؟
- ما هي دوافع التواجد الصيني في القارة الإفريقية؟
- فيما تتمثل أهمية القرن الإفريقي بالنسبة للسياسة الخارجية الصينية؟
- ما هي إنجازات وتحديات السياسة الخارجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي؟

ولتكون صورة واضحة للإجابة عن هذه الإشكالية وهذه التساؤلات الفرعية قمت بوضع فرضية أساسية للموضوع، وبعض الفرضيات الجزئية.

الفرضية الأساسية:

تواجد مختلف القوى الدولية في منطقة القرن الافريقي جعل منها تحديا قويا لمواجهة السياسة الخارجية الصينية في المنطقة.

الفرضيات الجزئية:

- تغير منظور السياسة الخارجية الصينية في العقدين الأخيرين من منظور إقليمي مباشر إلى منظور دولي غير مباشر.
- تعتبر الصين والولايات المتحدة الأمريكية من أهم القوى المتنافسة في أفريقيا.
- تحظى منطقة القرن الإفريقي بأهمية كبيرة مما جعلها ساحة لتواجد مختلف القوى الدولية.

– تواجه السياسة الخارجية الصينية تحديات كبيرة في منطقة القرن الإفريقي.

الإطار الزمني والمكاني:

أ – الإطار الزمني:

تشمل الدراسة الفترة الزمنية التي تلت مرحلة الحرب الباردة، مع التعرض لأبرز المحطات التاريخية التي مرت بها مراحل تطور السياسة الخارجية الصينية من جهة وعلاقاتها مع القارة الإفريقية من جهة أخرى.

ب – الإطار المكاني:

من خلال دراسة التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الصينية على الصعيد الدولي ستشمل الدراسة منطقة القرن الإفريقي التي تضم ثماني دول (السودان، جنوب السودان، إثيوبيا، إرتريا، جيبوتي، الصومال، كينيا، أوغندا)، وذلك لما يكتسبه من أهمية لدى القوى الدولية.

أدبيات الدراسة:

موضوع السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد نهاية الحرب الباردة لم يتناول بطريقة مباشرة من طرف الباحثين، وإنما كان التطرق إلى بعض جوانبه، فكل باحث تناول جزئية فيه ومن أمثلة ذلك:

1 – كتاب التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991–2010 للكاتب هادي محمد برهم، جاء هذا الكتاب في ثلاث فصول الذي حاول فيه الباحث أن

يتناول الموضوع من خلال التطرق إلى التطورات والمراحل التي مرت بها السياسة الخارجية لكلا البلدين في إفريقيا، وذلك من خلال دراسة أهدافها والوسائل والآليات وأدوات التنفيذ وفي الأخير تناول التنافس الدولي على إفريقيا، ولم يتناول منطقة القرن الإفريقي بشكل مركز.

2 – كتاب السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة الدور والاستجابة، للكاتب سامي السيد أحمد جاء هذا الكتاب في ست فصول، في الفصل الأول الصراعات الداخلية في منطقة القرن الإفريقي، أما الفصل الثاني الصراعات الدولية في منطقة القرن الإفريقي، بحيث تم عرض بعض المصالح لمختلف القوى الدولية المتواجدة بالمنطقة، أما الفصل الثالث عبارة عن محددات الدور الأمريكي في المنطقة والفصل الرابع المبادرات الأمريكية، أما الفصل الخامس والسادس عبارة عن أنماط الاستجابة الأمريكية لصراعات القرن الإفريقي، إذ يعد كتاب قيم من خلال تطرقه للعديد من الجوانب، مما ساعدني في معرفة المصالح الدولية في التوجه نحو منطقة القرن الإفريقي.

3 – مذكرة بعنوان السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسة تخصص علاقات دولية، من إعداد الطالب دخالة مسعود، تضمنت العديد من النقاط للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي منها العقبات التي تواجه السياسة الأمريكية من خلال المنافسة العالمية خاصة من الصين والاتحاد الأوربي، حيث ركزت المذكرة على عدة جوانب مما أخذ الجانب السياسي بعدا أوسع من الجوانب الأخرى، وذلك بحكم انفرادها على الهيمنة العالمية محاولة في ذلك

انتهاج سياسة دولية مهيمنة لأجل الحفاظ على مصالحها الخارجية، فيلاحظ عليها أنها ركزت على المصالح الأمريكية في قيادة العالم بعد الحرب الباردة، مما ساعدني في ذلك معرفة الأهداف التي تسعى إليها السياسة الخارجية الأمريكية.

4 – مقال بعنوان الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية – التنافس في السودان أنموذجا – من إعداد شفيعة حداد، يرمي هذا المقال إلى استعراض ومناقشة مظاهر تواجد الصين في إفريقيا، مع احتمال تصادم بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة احتدام التنافس وتضارب المصالح بين القوتين، وتجليات ذلك بقوة في السودان الذي أصبح ساحة لهذا التجاذب، إذ يمكن القول على أنه ركز على المصالح لكلا الدولتين، إلا أنه لم يركز على باقي الدول الكبرى في المنطقة بشكل مركز ومع ذلك كان مفيد للدراسة من حيث معرفة أسباب التوجه الصيني والأمريكي نحو القارة الإفريقية

صعوبات الدراسة:

إن أي عمل لا يخلو من نقائص وأخطاء مهما كان الإلمام به كثيرا ومن مختلف الجوانب وعليه واجهت في دراستي هذه مجموعة من المصاعب:

جوانب تتعلق بتحليل هذه الدراسة فهناك بعض القضايا تتشابه ويصعب تصنيفها، والتي يمكن أن تطرح في وقت واحد.

صعوبة وجود المراجع، وذلك راجع إلى النقص الذي تعاني منه المكتبات في مثل هذه الدراسات.

كما أن الدراسة كانت تأمل إلى التعرض لكل الأبعاد والجوانب غير أنها اصطدمت بحاجز الحجم المحدد الذي ينبغي عدم تجاوزه.

مناهج الدراسة:

يعتبر المنهج طريقة للوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة، وإحدى الوسائل التي لا يقوم بها البحث بدونها، ونظرا لاتساع مجال الدراسة يمكن الاعتماد على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة والإشكالية المطروحة.

أ – المنهج التاريخي:

يستخدم المنهج التاريخي للحصول على أنواع المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية و الاجتماعية الحاضرة وذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع لماضيه، فالحياة المعاصرة قائمة على الحياة السابقة وامتدادا لها، فالبحث لا بد من الرجوع أحيانا إلى الماضي الممتد لدراسة الحوادث والوقائع السابقة، فمن خلال المنهج التاريخي يمكننا رصد التغيرات والتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية في القارة الإفريقية عامة ومنطقة القرن الإفريقي على وجه الخصوص، كما يمكننا من تتبع العلاقات والتغلغل الأمريكي والأوروبي بالمنطقة ومدى تأثيره على مجرى المصالح الصينية بذات المنطقة.

ج. المنهج الوصفي التحليلي:

لقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بغرض التوصل إلى نتائج موضوعية تخدم هذا الموضوع، فتحديات السياسة الخارجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي باتت توصف من قبل العديد من الباحثين، لأنها علاقة تربط بين الصين كقوة دولية صاعدة ومنطقة مهمة من مناطق القارة الإفريقية.

تقسيم الدراسة:

في محاولتي للإجابة على التساؤلات المطروحة ارتأيت في تقسيم البحث إلى ثلاث فصول فتطرقت في الفصل الأول إلى واقع السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة من خلال إبراز أهم التعريفات الشاملة للسياسة الخارجية، مع توضيح وتبيين أهم الفروق البينية بين مصطلح السياسة الخارجية وباقي المصطلحات المشابهة لها، مع التركيز على الخصائص والسمات التي تتميز بها بالإضافة إلى مجمل الأهداف التي تسعى إليها هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني تم التطرق إلى تطور السياسة الخارجية الصينية فجرى الحديث عبر المحطات التاريخية منذ السبعينيات، كذلك أهم السمات والخصائص التي تميزت بها، وفي ختام الفصل تمت الإشارة إلى أهم الأهداف التي تسعى إليها السياسة الصينية، أما الفصل الثاني فقد خصص للسياسة الخارجية الصينية في ظل التواجد الأمريكي في القارة الإفريقية، اهتم المبحث الأول بالتواجد الأمريكي في القارة بالإضافة إلى الوسائل والمميزات التي تميزت بها، والمبحث الثاني عالج أيضا السياسة الخارجية الصينية

من حيث الوسائل والمميزات وأهم الأهداف أو الدوافع للتواجد الصيني في القارة الأفريقية، أما بخصوص الفصل الثالث والأخير تعرضت فيه إلى معوقات السياسة الخارجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي تمت دراسته في مبحثين، المبحث الأول تناولت فيه دوافع التواجد الصيني الأمريكي في منطقة القرن الإفريقي في مختلف المجالات.

والمبحث الثاني كان مخصص للسياسة الصينية بمنطقة القرن الإفريقي، من حيث الإنجازات واهم التحديات التي تواجهها هناك، وفي الأخير الخاتمة التي كانت عبارة عن مجموعة من النتائج المتحصل عليها.

الفصل الأول

واقع السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة

يعد موضوع السياسة الخارجية الصينية من المواضيع المهمة في حقل الدراسات الأمنية والاستراتيجية، وذلك لطبيعة التغيرات الحاصلة على مستوى العلاقات الدولية، في هذا الفصل سنتطرق إلى مفهوم السياسة الخارجية عامة، محاولا إبراز أهم تعريفاتها مع تحديد المهام والخصائص التي يتميز بها موضوع السياسة الخارجية.

بعدها سننتقل إلى مضمون السياسة الخارجية الصينية من مرحلة السبعينيات حتى المرحلة التي تلت الحرب الباردة، لتحديد أهم التطورات التاريخية الحاصلة إلى يومنا هذا مع محاولة معرفة أهم الأهداف والسمات التي تتميز بها السياسة الخارجية الصينية عن باقي الدول في العالم.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

في هذا المبحث سنبرز الجانب النظري للسياسة الخارجية، لذا قسمنا المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول يوضح تعريف السياسة الخارجية مع ذكر بعض المفاهيم المشابهة لها محاولا في ذلك توضيح الفرق بينها، أما المطلب الثاني فسنعالج فيه سمات وخصائص السياسة الخارجية، وفي المطلب الثالث والأخير سنتطرق إلى أهداف السياسة الخارجية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

يشير مفهوم السياسة الخارجية إلى أي سلوك للدولة خارج حدودها الجغرافية، ومع ذلك فقد ورد الكثير من تعاريف العلماء والباحثين لمفهوم السياسة الخارجية.

تعرف السياسة الخارجية بأنها: "مجموع الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوفرة لتلك الدولة." ويرى **فلاديمير سوجاك** أن السياسة الخارجية للدولة هي: "أساسا نشاط الدولة الموجه نحو تأمين مصالحها في الدولة الخارجية، من خلال العلاقة مع الدول الأخرى، أو عناصر الجماعات الدولية الأخرى.[1]

تعتبر السياسة الخارجية أحد المفاهيم المهمة المستخدمة في التفسير العقلاني لدوافع السلوك الدولي، وفي إبراز المنطق الذي يحكم هذا السلوك ويوجهه نحو غايته وأهدافه.

[1] – عامر مصباح "**تحليل السياسة الخارجية**"، (ب ط، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر ،2010)، ص 22-23.

وعموما فإن التعريفات التي تناولت مفهوم السياسة الخارجية بمحاولة إلقاء الضوء عليها تعددت واختلفت.

إن السياسة الخارجية لا تخرج عن حقيقتها عن كونها مجموعة من المبادئ والأهداف التي تختارها الدولة لنفسها، وتضعها موضع التنفيذ، وهذه المبادئ والأهداف هي التي تحدد نمط سلوكها عندما تفوض مع غيرها من الدول للدفاع عن مصالحها الحيوية، أو لتنمية تلك المصالح وتطويرها.

إن السياسة الخارجية هي تعبير عن موقف دولة وتوجهاتها في علاقاتها الخارجية، كما تحدد مستوى انغماسها في مختلف القضايا والمشكلات الدولية، التي تعنيها وتأثر بصورة أو أخرى على ما تحاول تحقيقه، أو الحصول عليه من مصالح وأهداف.[1]

ويعرفها **مرسيل فيري** بأن السياسة الخارجية: "هي ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج، أي الذي يهتم – عكس السياسة الداخلية – بالمسائل الواقعة خارج الحدود".

كذلك نجد تعريف الأستاذ **عبد المجيد العبد لي** بأنها: "فن تسيير الدولة الخارجية في جميع الميادين"، مع بقية الممثلين الدوليين، سواء كانوا أشخاص دوليين: دول ومنظمات دولية أو جماعات ضغط أخرى وهذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية.

[1]– إسماعيل صبري مقلد، "**السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقية العلمية**"، (ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2013)، ص15.

الهدف من التعريفات للسياسة الخارجية:

نخلص من خلال ما سبق من التعريفات السابقة إلى أنه عندما نحاول تحليل أبعاد الدور الذي تضطلع به الحكومات في كل مكان من العالم في مجال حماية المصالح الحيوية لشعوبها ودولها، وفي سياق هذه المنظومة الدولية المعقدة من العلاقات والتفاعلات المتبادلة، فإننا سوف نخلص إلى بعض المؤشرات التي يمكن أن يكون لها دلالتها ومغزاها حول طبيعة الأهداف والنوايا والدوافع المحركة واستراتيجيات الحركة وآلية التنفيذ التي تشكل كلها معا الأعمدة الأساسية لأية سياسة خارجية لدولة من الدول، بالإضافة إلى أن السياسة الخارجية تشمل أمرين معا: جانب التخطيط الإداري، وجانب لا إرادي تمليه متغيرات الظروف، أكثر مما تفرضه أو تتحكم فيه إرادة الفاعلين، والدليل على ذلك هو أنه لا تكاد توجد دولة في العالم، إلا ولها أهداف خارجية محددة،[1] تدخل في اعتبارها مجمل القدرات والإمكانيات والموارد المتاحة للتنفيذ، ولكن أيضا بالمستوى نفسه من الأهمية، فإن لمتغيرات الظروف الخارجية تأثيرها الذي لا ينبغي إنكاره فهذا التأثير قد يكون حاسما في بعض الأحيان خاصة عندما تجد الدولة نفسها في موقف يفوق قدرتها على احتماله أو احتواء تأثيره عليها، وهنا فقد تضيق دائرة البدائل والخيارات لتجد نفسها مضطرة، إن لم تكن لتقبل بها فيما لو أنها كانت تواجه ظروف دولية مختلفة[2].

[1] – إسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسية الدولية/ النظرية والواقع/**"، (ط1، الجيزة، المكتبة الأكاديمية، 2011)، ص 141.

[2] – إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص 15-16.

الفرق بين السياسة الخارجية وبعض المفاهيم المشابهة لها:

مفهوم السياسة الخارجية مفهوم معقد ومتداخل، وذلك لارتباطه بالعديد من المفاهيم السياسية الأخرى، لذا يجب تحديد الفرق بينها وبين المفاهيم المشابهة لها.

- السياسة الخارجية والسياسة الدولية:

السياسة الدولية هي ذات طابع تفاعلي فهي بذلك تختلف عن السياسة الخارجية التي تتميز بأنها أنشطة وحدة دولية في النسق الدولي تجاه الوحدات الأخرى. فالسياسة الدولية تحدث خارج الوحدات الدولية وليس بداخلها.[1]

أهم الفروق بين السياسة الدولية والسياسة الخارجية، هي أن عناصر السياسة الدولية والمتمثلة في الدول والمنضمات الدولية والجماعات النشطة، وهكذا فإن عنصر التحليل في السياسة الخارجية هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدول في علاقاتها مع الشؤون السياسية والاقتصادية للدول الأخرى.[2]

- السياسة الخارجية والاستراتيجية:

يعرف قاموس العلوم السياسية الاستراتيجية بأنها خطة عمل لتحقيق هدف ما، حيث تشير الاستراتيجية إلى خطة شاملة وللأمد الطويل، تتألف من سلسلة حركات من أجل هدف

---

[1]- سليم محمد السيد، "**تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، (ط1، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، 2002)، ص4.

[2]- عربي لآدمي محمد، "**السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات**"، المركز الديمقراطي العربي، في 27 ديسمبر 2016 وتم الاطلاع عليه في 01 مارس 2018. على الموقع:
http://www.democraticac.de

عام، في حين تتألف التعبئة من حركة أو عدد محدود من الخطوات صوب أهداف وسيطة في إطار خطة استراتيجية كبيرة.

أما بالنسبة للعلاقة بين الاستراتيجية والسياسة الخارجية، فقد بين الكاتب "**محمد طه بدوي**" هذه العلاقة من خلال تعريفه للاستراتيجية، حيث اعتبر أن "الاستراتيجي والدبلوماسية في نظرية وحدة السياسة الخارجية، ليست إلا الوجهين المتكاملين من أجل هدف واحد هو فن السياسة".[1]

- السياسة الخارجية والدبلوماسية:

يوجد اختلاف بين مفهوم السياسة الخارجية والدبلوماسية، إذ "أن السياسة الخارجية لدولة ما هي: تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها ضمن الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى.

بينما تعد الدبلوماسية أداة لتنفيذ السياسة الخارجية، فالدبلوماسي هو الذي يقوم بتنفيذ الخطة التي يرسمها رجل السياسة لدولة في أوقات السلم.

ومن مظاهر اختلاف السياسة الخارجية عن الدبلوماسية، أن الأولى يجب أن لا تكون سرية في اعتبار الرأي العام المحلي فلا يمكن الارتباط بمعاهدة أو اتفاقية، ما لم تكن معروفة، أما الثانية فإنها تتصف بالسرية وعلى الرغم أن الدبلوماسية استخدمت الدعاية من

[1]- عامر عبد الفتاح، أحمد عبد الغفار، "**السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين 2011-2014** "، (دراسة تكميلية للحصول على شهادة الماجستير في البرنامج والتخطيط والتنمية السياسية كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، جامعة نابلس فلسطين) 2015، ص23.

خطابة أو إذاعة أو صحافة للتأثير على الرأي العام، إلا أنها بقية في سريتها بغية الوصول إلى تحقيق أهدافها.

يميز **تشيلدز.ج.** ر بين السياسة الخارجية والدبلوماسية، إذ تعد السياسة الخارجية للدولة جوهرا أساسيا لعلاقتها الخارجية، بينما الدبلوماسية هي مكان المناسب الحقيقي للعمليات حيث تقوم على تنفيذ هذه السياسة.[1]

إن صنع السياسة الخارجية يخضع أساسا للسياسة الداخلية، ويمكن القول في هذا المجال بأن السياسة الخارجية هي استمرارية للسياسة الداخلية، وعلى هذا الأساس فإن صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على المستوى الفردي القيادة– أو على مستوى الجماعة – طبيعة المجتمع وخصائصه المرحلية – أو على مستوى حالة العلاقة السلمية.

"إن السياسة الخارجية كالسياسة الداخلية كل منهما يكون بعدا من أبعاد الحركة السياسية، بحيث أن اختلاط الواحد منهما بالأخر هو الذي يسمح بخلق القوى والتعبير عن الإرادة الحاكمة، وذلك لتطورات معينة فرضت هذا الارتباط حتى أن جميع علماء السياسة الخارجية يسلمون اليوم بأنه من العبث تصور إمكانية الفصل بين الناحيتين إلا إذا أردنا تشويه معنى الدولة العصرية".[2]

[1]– أحمد نوري لنعيمي، "**السياسة الخارجية**"، (ب ط، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع ،2009)، ص ص43–44.

[2]– نفس المرجع، ص ص47 – 48.

مفهوم العلاقات الدولية ينحرف إلى مجموعة من تفاعلات التي تحدث بين وحدتين أو أكثر "أي أن العلاقات الدولية تتضح في محصلاتها تفاعل مجموعة السياسات الخارجية، ذلك لأن العلاقات الدولية مجال لتطبيق السياسات الخارجية للوحدات السياسية، إذن لا وجود للعلاقات الدولية دون سياسة خارجية، إذ تعتبر هذه الأخيرة أداة إدارة العلاقات الدولية.[1]

المطلب الثاني: خصائص وسمات السياسة الخارجية:

من خلال الرجوع إلى العناصر التي تم ذكرها في المطلب الأول من أجل وضع تعريف للسياسة الخارجية، يبدو أن هناك ثلاث عناصر أساسية:

يتمثل الأول في الطرف الدولي الذي يصدر عنه النشاط أو السلوك في السياسة الخارجية، ويدور العنصر الثاني حول القضية أو الموقف الدولي الذي يتطلب فعلا أو رد فعل من الأطراف الدولية، أما الثالث فيتجسد في تلك القرارات وردود الأفعال التي تقوم بها الوحدات الدولية الأخرى بغية تحقيق أهداف مرتبطة بالقضية أو الموقف الدولي. فالسياسة الخارجية هي تفاعل بين هذه العناصر الثلاث في إطار بيئة دولية غير ثابتة. وإذا كانت السياسة الخارجية هي تفاعل بين هذه العناصر المركزية، فإن ذلك يساعد على تحديد مميزاتها وخصائصها المتمثلة في العناصر التالية.[2]

---

[1]– أمين البار، منير بسكري، "**مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**"، (ط1، الإسكندرية: 2010) ص16.

[2]– حسين بوقاره، "**السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات**"، (ب ط، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، ب س)، ص29.

الطابع الواحدي للسياسة الخارجية:

تنصرف السياسة الخارجية إلى سياسة وحدة دولية واحدة، أي البرنامج التي تنتهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية الأخرى، وهذا ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية، فالعلاقات الدولية تنصرف إلى مجموعة التفاعلات التي تحدث بين وحدتين دوليتين أو أكثر بعبارة أخرى العلاقات الدولية تفترض التفاعل، أي أن عملية الفعل ورد الفعل في حالة مستمرة من التتابع والتشابك لا تتم إلا طريق عن طريق التفاعل بين وحدتين أو أكثر فهي تشمل كل قضايا التفاعلية، كالصراع الدولي والتكامل الدولي وسباق التسلح وغيرها. أما موضوعات علم السياسة الخارجية فأنها تنصرف إلى المؤثرات الداخلية والخارجية في تلك السياسة والقضايا السياسية والاقتصادية والثقافية التي تهتم بها الدولة في المحيط الخارجي.[1]

الطابع الرسمي:

المقصود بالرسمية هو "أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة، أي أنه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية بالرغم من أن أفراد وشخصيات ومؤسسات الغير الرسمية لها تصورات وأراء حول الأهداف والتفاعلات لسياسة الخارجية ولهم كذلك معلومات وحقائق تساهم في بلورة هذه الأهداف، إلا أنها لا تتسم بالطابع الرسمية التي من خلالها يتم رد الفعل الرسمي للدولة إزاء القضايا الخارجية.

[1]– محمد السيد سليم، "**تحليل السياسة الخارجية**"، (ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع،1998) ص13.

وأهم جهاز في الدولة يعطي السياسة الخارجية الطابع الرسمي هو الجهاز التنفيذي "السلطة التنفيذية".

كما أن السياسة الخارجية لا توجه فقط إلى الدول كوحدات دولية تقليدية، فيمكن أن توجه إلى وحدات دولية حديثة كالمنضمات الدولية، أو الأحزاب السياسية ذات الوزن الإقليمي.[1]

الطابع الاختياري:

ويعني أن المواقف والحالات الدولية المرتبطة بالسياسة الخارجية عادة ما تكون متعددة الأوجه والمشاهد والآثار، وهو ما يترك للدول مجالا معتبرا من حرية التصرف والمناورة. فكل موقف دولي يفرز على الأقل بديلين أساسيين تتفرع عنهما مجموعة من البدائل: اتخاذ القرار (التصرف)، وعدم اتخاذه (عدم التصرف) تجاه هذا الموقف. فكل موقف خارجي يحتمل مجموعة من البدائل والاختيارات، تتوقف عملية المفاضلة بينها على ما تريد الدول تحقيقه من أهداف وأولويات في مختلف المستويات وأطر البيئة الخارجية وذلك انطلاقا مما تملكه من إمكانيات وخبرات.

الطابع الخارجي:

إذا كانت السياسة الخارجية ترسم في إطار أجهزة داخلية، فإنها تحول إلى سلوكيات وقرارات ملموسة في إطار البيئة الخارجية بمختلف مستوياتها الإقليمية والدولية.

[1]– عربي لآدمي، **مرجع سابق**.

وبالتالي فالمحيط الخارجي هو الميدان أو المخبر الذي تختبر فيه هذه السلوكيات والقرارات وتحقق فيه الأهداف العلنية أو الضمنية للسياسات الخارجية للدول، غير أن البيئة الخارجية قد تتفرغ من حيث مستوياتها إلى جهوية وإقليمية ثم دولية، ومن حيث الفواعل إلى دول ومنضمات دولية حكومية وغير حكومية ثم شركات متعددة الجنسيات. فكل فاعل من هذه الفواعل الدولية يساهم في بلورة السلوكيات الخارجية وفي رسم حدود واحتمالات إنجاز الأهداف المرتبطة بها.[1]

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية.

تتضمن السياسة الخارجية اختيارا لمجموعة من الأهداف، وتعنيه بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف. فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل للبيئة الخارجية، فإنه من العسير تصور سياسة خارجية لا تتضمن مجموعة من الأهداف أو لا تضطلع بوظيفة محددة في إطار السياسة العامة للوحدة الدولية.[2]

كما أن قرارات السياسة الخارجية غير مرتبطة، في غالب الأحيان، بأهداف محددة بدقة وثابة وذلك لارتباطها ببيئة خارجية مبهمة وسريعة التطور. وينتج عن ذلك أن السياسات الخارجية تحتوي على سلوكيات ذات طبيعة تكيفيه وتابعة للمستجدات التي يمكن أن تحدث خارج إقليم الدولة. كما أن السياسة الخارجية يمكن أم ترتبط بأهداف سرية لا يمكن الإفصاح عنها لما قد يترتب عن ذلك من ردود فعل سلبية من قبل الفواعل المكونة للبيئتين الداخلية

[1]– حسين بوقاره، **مرجع سابق**، ص ص 30– 31.

[2]– قسم الدراسات والأبحاث، "**السياسة الخارجية**"، (ب ط، الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008) ص34.

والخارجية، وهناك أهداف عامة يمكن الإفصاح عنها ببساطة دون إثارة معارضة داخلية أو خارجية، كالقول مثلا أن قرارات السياسة الخارجية تهدف إلى تدعيم الاستقلال الوطني وحماية الوحدة الترابية، تحقيق الأمن القومي، أو ترقية المصلحة الوطنية. وأحيانا يمكن استعمال الثانية كقناع مزيف للأولى وإضفاء نوع من الشرعية لها.

إن مسألة الوضوح والدقة في تحديد أهداف قرارات السياسة الخارجية فإطار بيئة خارجية غير مستقرة ومعقدة تبقى في الغالب قضية نسبية وغير واضحة المعالم.

لذلك يعتقد أن الفاعل أو الصانع للقرار لا يملك إلا نادرا أهدافا واضحة ومحددة بدقة أو حتى مشاريع وتصورات متناسقة في السياسة الخارجية، فخلال مسار اتخاذ القرار يتم تغيير الأهداف والاستراتيجيات، أو في بعض الأحيان رفضها والتخلص منها، ويمكن اكتشاف أخرى وذلك راجع ببساطة لظهور اعتبارات وأوضاع جديدة وغير متوقعة، وهو ما يؤكد مرة أخرى على مدى أهمية التنبؤ والاستشراف في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.[1]

يعتبر الهدف من السياسة الخارجية هو ما يريد صانع القرار تحقيقه، وتمثل تطورات صانع القرار للظروف والأوضاع التي يقوم بإنجازها مستقبلا على الصعيد الخارجي، فالهدف في السياسة الخارجية هو الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الخارجية.

تصنف أهداف السياسة الخارجية حسب المعايير التالية:

أهداف بعيدة المدى:

[1]– حسين بوقاره، **مرجع سابق**، ص50 – 51.

إن الدولة لا تقوم عادة بتعبئة قدراتها لاستثمارها لخدمة هذه الأهداف، وهذه الأهداف تعكس رأيت أساس النظام الدولي كالنظام الاقتصادي.

أهداف متوسطة المدى:

تفرض هذه الأهداف الوحدة الدولية إلى إحداث تغيير في البيئة الخارجية، وعلى الوحدة الدولية الالتزام بها، فلها دور متميز لخدمت المصلحة العامة للدولة في البيئة الدولية.

الأهداف المحورية:

ترتبط الأهداف المحورية بقضايا أساسية مثل السيادة الوطنية والأمن القومي، فلا يمكن للوحدة السياسية أو الدولة أن تعرضها للخطر، فالأهداف المحورية تسعى لحماية وجود الدولة والنظام.

أبرز الأهداف المتداولة في السياسة الخارجية:

- المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي.
- زيادة قوة الدولة والعمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي والدولي.
- تطوير المستوى الاقتصادي للدولة.[1]

[1]- محمد عبد العظيم لشيمي، **الوظيفة السياسية لصناع القرار في السياسة الخارجية المصرية النظرية والمؤشرات**، المكتبة العربية للمعارف، ص، 4 – 5.
على الموقع الاليكتروني:
https://books.google.dz/books?id=UzG3DAAAQBAJ&pg=PT3&lpg=PT3&dq

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى السياسة الخارجية الصينية من خلال أهم المتغيرات الحديثة التي قامت بها في ظل انفتاحها على العالم الخارجي مقسما المبحث إلى ثلاث مطالب، مشيرا إلى تطور السياسة الخارجية الصينية في المطلب الأول من فترة السبعينيات حتى بعد الحرب الباردة، أما المطلب الثاني يأتي من أجل توضيح سمات وخصائص السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة وفي المطلب الأخير من المبحث الأول سأسلط الضوء على أهم دوافع وأهداف السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الأول: تطور السياسة الخارجية الصينية

إن الصورة النمطية للصين كدولة ذات نظام مغلق وشمولي، يسيطر عليه الحزب الواحد (الحزب الشيوعي)، أصبحت بحاجة إلى إعادة نظر، فيبدو أن التحولات العالمية، ومتطلبات التنمية والتحديث الاقتصادي، ووصول قيادة جديدة للحكم، قد فرضت على الصين التخلي تدريجيا على النمط التقليدي الفردي والتسلطي في وضع السياسات واتخاذ القرارات المصيرية، فقد أصبحت السياسة الخارجية الصينية أكثر إدراكا وإيجابية خلال السنوات الماضية بصورة لم يشهدها تاريخ الجمهورية الشعبية من قبل،[1] فشعار "نمو الصين السلمي" أصبح مبدأ للسياسة الخارجية الصينية في القرن الواحد والعشرين.[2]

---

[1]– عبد القادر دندن، "**الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغيير 1991– 2006**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية،2008)، ص 65.

[2]– حكيم توفيق، "**الحوار النيوواقعي النيوليبرالي حول مضامين صعود الصين**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية،2008)، ص 60.

من خلال تبني الصين أواخر السبعينيات سياسة الانفتاح والتحديث فتحت أسواقها الداخلية للشركات والمتعاملين الأجانب، وهذا معناه فتح الحدود التجارية والجمركية والسياسة والدبلوماسية لتعاملات دولية واسعة في الجهات الأربع من الكوكب، وبالمقابل ومع النمو السريع لاقتصادها وحاجاتها لمزيد من الأسواق الخارجية نشطة الدبلوماسية الصينية، حيث طوعت الصين سياستها الخارجية لخدمة نهضتها الاقتصادية، حيث تم التفاوض مع الدول والهيئات من أجل تسيير الأمور الاقتصادية، إما لتحرير التجارة الخارجية أو عقد الصفقات الاقتصادية، أو ضمان حق الوصول إلى الموارد الطبيعية و الطاقوية، وهو ما ظهر جليا في العلاقات الصينية الإفريقية في السنوات الأخيرة، فمن أجل ضمان التزويد الدائم بالنفط والغاز سعت الصين بشتى الوسائل المتاحة أن تتواجد في مختلف الأسواق النفطية العالمية، وهذا ما جعل الأمور تتأزم مع الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

يمكن القول إن أهم ما ميز السياسة الخارجية الصينية الحالية ثلاث مظاهر بارزة العمل على طمأنة القوى الدولية والإقليمية على الطابع السلمي لنهوضها الاقتصادي، من خلال انخراطها المتنامي في المنضمات الدولية.[2]

---

[1] – عبد الرحمن أوجانة، "**الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية 1991-2016**"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية جامعة ورقلة، 2017)، ص49.

[2] – حكيمي توفيق، "**موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي**"، (جامعة باجي مختار عنابة، مجلة المفكر، العدد 12، ب س)، ص 400.

بهدف تحقيق النفع والفائدة للشعب الصيني الكبير، مثل انضمامها إلى منضمة التجارة العالمية.[1]

فبعد تبني الصين لنضام اقتصاد السوق والرغبة المتنامية للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي حتم عليها الانضمام إلى المنظمات الاقتصادية والمؤسسات الدولية والتي تشكل عصب هذا النظام فبمثل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سوف تؤدي بعض المهام والفوائد التي تجنيها الصين، ومنه سوف ينمي صادراتها فضلا عن ضمان قدر كبير من التوسع من موقف الاستثمارات الأجنبية إليها.[2]

بالإضافة إلى تعزيز روابطها الدولية من خلال دبلوماسية جديدة، وهي المظاهر التي تخدم هدف الصين في تقديم صورة إيجابية عن الصين الجديدة في محاولة لمحو تلك الصورة النمطية عن الصين الشيوعية غير المندمجة في المجتمعات الدولية، وهو الهدف الذي يبدو أن الصين نجحت فيه بشكل كبير نسبيا من خلال تحقيقه في دول العالم الثالث بشكل خاص بفعل إسناد سياسة بكين لجملة من الخصائص لعل أهمها احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم ربط المسائل الاقتصادية بالقضايا السياسية والأيديولوجية، هذه المؤشرات تقدم تفسيرا إجرائيا لدوافع القلق لدى دوائر صناع القرار في

[1] – لون تشونغ مين، "**ولد للإصلاح مقومات التجربة الصينية**"، ترجمة: حسانين فهمي حسين، (ط1، مصر: دار النشر للجامعات، 2014)، ص 14.

[2] – مخيف جاسم حمد الجبوري، "**الإصلاحات الاقتصادية وأثرها في نمو الاقتصاد الصيني**"، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 3، 2002، ص 8.

العالم الغربي وبعض دول الجوار حول ما إذ كانت الصين تسعى إلى استخدام قوة سياسة متكافئة مع قوتها الاقتصادية الهائلة وهو ما ترى فيه تهديدا للنظامين الإقليمي والعالمي.[1]

المطلب الثاني: سمات وخصائص السياسة الخارجية الصينية.

من خصائص السياسة الخارجية الصينية الخاصية السلمية والاستقلالية فهما المنطلق الأول والأخير في دبلوماسيتها. إن صيانة سلام العالم وتعزيز التعاون القائم على المنافع المتبادلة وتدعيم التنمية المشتركة يمثل هدفا أساسيا لسياسة الخارجية الصينية.

فالصين تدعو إلى بناء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد على نحو منصف ومنطقي.

أولا: على الصعيد السياسي:

تدعو الصين إلى بناء الاحترام المتبادل والتشاور الجماعي، وعدم التدخل في شؤون الدولة كافة، سواء كانت كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة. ويحق لأي دولة أن تشارك في الشؤون الدولية. ويجب توطيد الديمقراطية والشرعية الدولية في العلاقات الدولية، واحترام دور الأمم المتحدة وتعزيزه.

ثانيا: على الصعيد الاقتصادي:

تدعو الصين إلى تعزيز التعاون والتكامل بما يساهم في التنمية والازدهار المشتركين ويجب على كل دولة احترام مصالح الدول الأخرى في عملية تحقيق المصالح الاقتصادية الذاتية. وهنالك التزامات ومسؤوليات على عاتق الدول المتطورة في مساعدة الدول النامية

[1] – حكيمي توفيق، **مرجع سابق**، ص 400.

عامة والدول الأقل نموا، خاصة في تحقيق التنمية بما يساهم في تضييق الفجوة بين الجنوب والشمال.

ثالثا: على الصعيد الثقافي:

تدعو الصين إلى تبادل الاحترام والمنافع بين الثقافات المختلفة بما يحقق ازدهارها المشترك. إن أية حضارة هي إبداع لشعبها وكنز من كنوز الحضارية في العالم، من الخطأ فرض تمييز على مختلف الثقافات، أو تعظيم الثقافة الذاتية مع الحد من ثقافات الآخرين أو تضيق المجال الموجود فيها.

رابعا: على الصعيد الأمني:

تؤكد الصين الثقة المتبادلة بين دول العالم والعمل المشترك لتثبيت مفهوم جديد للأمن يقوم على الثقة المتبادلة والمنافع المشتركة والمساواة والتعاون، مع ضرورة حل النزاعات عبر الحوار والتعاون، بدلا من اللجوء إلى القوة أو التهديد بها. إن المفهوم الجديد للأمن يدعو في جوهره إلى تجاوز مفهوم الأمن لجانب واحد، وبناء أمن مشترك على أساس المصالح المشتركة من خلال تعاون المنافع المتبادلة.[1]

يتفق معظم المحللين للمعالم الرئيسية لسياسة الخارجية الصينية أنها تنطلق من "المبادئ الخمس للتعايش السلمي، "حيث تمثل هذه المبادئ القاعدة الثابتة لتحرك الصين العلني التي تتمثل فيما يلي:

[1] – منتدى الفكر العربي، "**العرب والصين آفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة**"، (ط1، الأردن: مكتبة روعة للطباعة 2007)، ص33.

- الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة الأراضي الصينية.

- عدم الاعتداء المتبادل.

- عدم التدخل للشؤون الداخلية للدول الأخرى.

- المساواة والمنفعة المتبادلة.

- التعايش السلمي.

ولتأكيد الالتزام بهذه المبادئ تم وضعها في وثائق لتبادل العلاقات الدبلوماسية بين الصين وأكثر من دولة.[1]

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية الصينية

الصعود الصيني في العلاقات الدولية المعاصرة صعود سلمي، وقد تجلى هذا لاعتمادها على سياسة خارجية تهدف إلى:

1 - تأسيس نظام اقتصادي وعالمي جديد عادل فالصين تنكر بشدة القيادة الأحادية الأمريكية للعالم وترى ضرورة استبدال النظام القائم، حيث تصر أنه يجب أن تحترم كافة الدول بعضها بعضا ولا ينبغي فرض الإرادة الذاتية على الآخرين، ولا ينبغي استبعاد ثقافات الأمم الأخرى وإنشاء مفهوم جديد للأمن على أساس الثقة والمنفعة المتبادلة.

[1] - أمينة محسن عمر أحمد الزيات، "**السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا 1991-2015**"، المركز الديمقراطي العربي، 19أغسطس 2016، شوهد في:05 مارس 2018. على الموقع:
http://wwwdemocraticac.de

2 – تحسين وتطوير العلاقات مع الدول المتطورة، وتوسيع نقاط الالتقاء للمصالح المشتركة وتسوية الخلافات بطريقة ملائمة انطلاقا من المصالح الأساسية لمختلف الشعوب بغض النظر عن الاختلافات في الأنظمة الاجتماعية والمذاهب الإيديولوجية.

3 – تقوية التضامن والتعاون مع دول العالم الثالث وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلة والمساعدة والدعم المتبادل وتوسيع مجالات التعاون ورفع فعاليته.[1]

لذا يمكن توضيح أهداف السياسة الخارجية الصينية من خلال المحاور الثلاث الاقتصادية والعسكرية والسياسية:

الهدف الأول:

تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث، فمنذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، بدأت الصين في التأكيد على أن التنمية هدف رئيسي للسياسة الخارجية.

الهدف الثاني:

هو التطوير العسكري للمحافظة على السيادة والاستقلال، وقد جعلت القوة الاقتصادية من الممكن تحديث المؤسسة العسكرية وتم الإسراع فهذه العملية نتيجة للنزاعات الإقليمية.

الهدف الثالث:

تدعيم وضعها القومي بتحسين علاقاتها الخارجية، حيث حاولت الصين إحداث تقارب مع مختلف الدول، وتجسيد ذلك في علاقاتها مع الدول الأوربية والشرق الأوسط وإفريقيا.

[1]– عبد الرحمن أوجانة، **مرجع سابق**، ص50.

انتهاج سياسة الباب المفتوح حتى تبرز على أنها لاعب مهم في الأسواق العالمية، وهذا ما تجلى في زيادة المبادلات التجارية الصينية وتدفق الاستثمارات الخارجية.

ولذا فإنه يمكن التوصل إلى أن أهداف السياسة الخارجية الصينية هي أهداف حيادية لا تسعى للتدخل في الشؤون الخارجية لأي دولة، وإنما فقط لتعظيم المنفعة بينها وبين الدول التي تقيم معها علاقات.[1]

يتضح من خلال ما سبق أن ميدان السياسة الخارجية هو جزء لا يتجزأ من العلاقات الدولية، فإنه أكثر تأثيرا بالمعضلات التي ميزت تطور المحاولات التنظيرية في العلاقات الدولية، مع كثرة وتنوع هذه المحاولات في السياسة الخارجية التي أفرزت تنوعا وتناقضا في الزوايا التي ينظر من خلالها كل طرف للسلوك الخارجي، فالفهم الموضوعي للسياسة الخارجية يتحقق عن طريق التركيز على البيئة الخارجية التي تنجز فيها الأهداف الخارجية للوحدات السياسية المكونة للنظام الدولي، فبعد مرحلة الحرب الباردة طرأت عدت تغيرات على الساحة الدولية، مما أدى إلي انتهاج سياسات دولية مختلفة عن ما سبق مثل السياسة الخارجية الصينية التي تميزت بانفتاحها على العالم الخارجي فأصبحت جماعية أكثر مما كانت عليه في السابق، بالإضافة إلى أنه تميزت بانتشار كبير وواسع من خلال اعتمادها على المبادئ الخمس للتعايش السلمي منها فصل البعد الاقتصادي عن البعد السياسي للسياسة الخارجية الصينية وعدم تدخلها في شؤون الداخلية للبلدان الذي جعل منها نموذجا في العلاقات الخارجية بين البلدان.

[1]– أمينة محسن عمر أحمد الزيات، **مرجع سابق**.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الصينية في ضل التواجد الأمريكي في القارة الافريقية

تكتسب القارة الإفريقية بعدا استراتيجيا متزايدا في فترة ما بعد الحرب الباردة، وتكمن أهمية القارة في كونها تشكل خزان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والموارد الأولية فالقارة تستحوذ على نسب عالية من النفط العالمي والغاز والذهب إضافة إلى الطابع البشري الكبير، فقد فرضت هذه الأهمية التي تتمتع بها القارة على مختلف القوى العالمية خاصة الصين والو. م. أ، التنافس حولها وربطها اقتصاديا لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب في هذا الفصل سنتعرض إلى التواجد الأمريكي في المنطقة من خلال معرفة توجهاته بداخل القارة الإفريقية هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني أتطرق إلى القطب الصيني مبرزا سياسته الخارجية تجاه المنطقة أيضا مع أهم المميزات والوسائل المتبعة في المنطقة.

المبحث الأول: التواجد الأمريكي في القارة الإفريقية

بخلاف الدول الأوروبية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك امتيازا خاصا متعلقا بعدم وجود تاريخ أو ماضي استعماري مشترك مع القارة الإفريقية، فيمكن للولايات المتحدة أن تلعب على وتر الأصول المشتركة مع إفريقيا، وذلك نسبة لمتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة فكان التوجه الأمريكي الجديد نحو القارة الإفريقية، لذلك فإن في هذا المبحث سنحاول الإجابة عن مجموعة من الأسئلة: كيف تطور الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية؟ وماهية السمات والخصائص التي تميزت بها السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة؟

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية.

أدركت الو. م. أ أن وجودها في إفريقيا مسألة حيوية، واثبت واقع الأمر أن الاهتمام الأمريكي بها لا يقل عن مستوى إدراكها لمناطق حيوية أخرى في العالم، على الرغم من تعالي الأصوات التي تؤكد تهميش القارة بعد الحرب الباردة متروكة لحروبها الأهلية وصراعاتها الداخلية، هذه الأخيرة فرضت في نهاية المطاف هندسة جديدة للسلم والأمن في القارة.[1]

يمكن تقسيم السياق التاريخي للعلاقات الأمريكية الإفريقية إلى أربع مراحل:

[1]– جميلة علاق، "**استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء**"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، 2014، ص 338.

المرحلة الأولى:

منذ تأسيس دولة الو. م. أ، خلال القرن 18م إلى غاية الحرب العالمية الأولى سنة 1914، وقد تميزت بضعف الارتباط بين الجانبين نتيجة سياسة العزلة التي اتخذتها الو. م. أ إلا هذا لم يمنعها من القيام بمعاهدات مع دول افريقية كمعاهد 5 سبتمبر 1795م بين الداي بابا حسين والرئيس جورج واشنطن، المعاهدة أمضيت بالجزائر.[1] لحماية السفن التجارية الأمريكية في بحر الأبيض المتوسط.

المرحلة الثانية:

منذ بداية الحرب العالمية الأولى إلى الخمسينيات باختصار يمكن القول إنها تعاملت مع القارة الإفريقية على أنها منطقة نفوذ لدول الاستعمارية.

المرحلة الثالثة:

كانت في فترة الحرب الباردة ومع اشتداد الاستقطاب بين المعسكرين، سعت فيها الو. م أ إلى احتواء الأنظمة في المنطقة مثل: الأبارتيد في جنوب إفريقيا، كما تعددت زيارة الرئيس الأمريكي للقارة "**فرانكلين روزفلت**" بغامبيا والمغرب بعد حضور مؤتمر الدار البيضاء وزيارة جيمي كارتر لليبيريا ونيجيريا في عام 1978م.

[1]– مولود قاسم نايت بالقاسم، "**شخصية الجزائر الدولية، وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**"، (ط2، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر، 2007)، ص 229.

المرحلة الرابعة:

بعد انتهاء الحرب الباردة تميزت هذه المرحلة بتوسيع النفوذ، حيث تعاملت الإدارة الأمريكية مع إفريقيا باعتبارها "المستقبل" لذلك فهي تسعى بقوة لبناء محور (أديس أبابا /الو. م. أ) بالإضافة إلى 12 دولة أخرى مثل:(جنوب إفريقيا – ليبيريا– نيجيريا – إثيوبيا ومصر).[1]

برزت استخدام القوى الذكية في السياسات الخارجية للدول التي اتجهت للتأكيد على القوة العسكرية بالإضافة إلى القوى الفنية،[2] وقد اتضح ذلك في تحركات القوى الكبرى مثل: الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تعد تركز في سياستها الخارجية على القوة العسكرية فقط التي تحولت من سياستها المنعزلة إلى سياسة مفتوحة على العالم،[3] في مقابل ذلك شهد العامل الاقتصادي تصاعدا كبيرا في الأهمية مع ازدياد التنافس حول المصادر الأولية والحصول على الأسواق العالمية، فقد صارت الدبلوماسية الاقتصادية من أهم أدوات إدارة

[1] – جرش عادل، "**الاستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية** "**دراسة تحليلية**"، المركز العربي الديمقراطي: 06 يوليو 2014، شوهد في 13 مارس 2018. على الموقع:
.http://www.democraticac.de

[2] – سيد أمين شبلي، "**أمريكا والعالم متابعة في السياسة الخارجية الأمريكية**"، (ب ط، القاهرة: منتدى سور الأزبكية 2005)، ص143.

[3] – سماح عبد الصبور عبد الحي، "**القوى الذكية في السياسة الخارجية**"، (ط1، القاهرة: دار البشير للثقافة ،2014) ص13.

العلاقات الدولية، فانعكس ذلك على حوار أمريكي داخلي حول إعادة ترتيب آليات بناء النفوذ باتجاه التركيز على الاقتصاد والتجارة الدولية.[1]

تضمنت دعائم النظام العالمي الجديد مفاهيم حديثة حول شكل المجتمع الحديث الذي كان آخذا في الظهور، فضلا عن أفكار جديدة حول ماذا يعني أن تكون إنسانا في عالم بدأت تتفاعل فيه الجماعات المختلفة في شتى المجالات التي كانت سابقا تعزلها وتفصل بينها مسافات طويلة.[2]

من خلال هذا التوجه الجديد دفع بصانع القرار في الو. م. أ إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة المصالح والأولويات، وبالرغم من تباين الاتجاهات والأفكار المطروحة في هذا الصدد بما في ذلك تلك الخاصة بقيادة الرأي العام في المجتمع الأمريكي فإن ثمة اتفاقا على ضرورة دفع ودعم مكانة الو. م. أ في شتى أنحاء المعمورة، وإعادة النظر في سياستها الخارجية تجاه إفريقيا على وجه الخصوص، ولعل وران كريستوفر وزير الخارجية الأسبق يوضح ذلك المعنى بقوله "خلال سنوات الحرب الباردة الطويلة لم تتحرر سياستنا الإفريقية بناء على الطريقة التي تأثر بها على إفريقيا ولما يحققه من مصالح لكل من واشنطن وموسكو، على أنه مما يحمد له اليوم أنه تجاوزنا مرحلة تبني سياسة قائمة فقط على حماية خطوط التجارة القريبة من إفريقيا بغض النظر عن شعوب إفريقيا."

---

[1]– محمد الأطرش وآخرون، "**العرب وتحديات النظام العالمي**"، (ط1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ،1999) ص165.

[2]– توماس س. باتر سون، "**التغير والتنمية في القرن العشرين**"، (ترجمة عزة الخميسي)، (ط1، القاهرة: 2005)، ص 243.

- أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا:

- احتواء الشيوعية.

- الوصول إلى المناطق الثرية والمواد الخام.

- دعم ونشر القيم الليبرالية ولاسيما تلك الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

وأيا كان الأمر، فإنه يمكن القول بأن المتغيرات الدولية الجديدة التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية، من خلال التركيز على الدبلوماسية التجارية كأداة لاختراق بالإضافة إلى الدعم لقادة أفارقة جدد، وقد اتضحت ملامح هذه السياسة منذ بداية عام 1998 حيث سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة إفريقية جديدة،[1] تحت شعار "التجارة بدلا من المساعدة" وإقرار قانون النمو والقرض في إفريقيا كما تميزت هذه الفترة بالانتقائية ومحدودية التدخل في القضايا المتنازع عليها.

سعت الو. م. أ، على تنشيط دورها على عدة مسارات محددة وضمن عدة نقاط يمكن إجمالها على النحو التالي:

انتهاج الو. م. أ، في التحول من التدخل المباشر إلى الغير مباشر في الصراعات الإفريقية خاصة بعد عملياتها الفاشلة في الصومال، كذلك الاعتماد على دول معينة كوكلاء عنها ولعب دور إقليمي، وحل الصراعات والمشاكل الإفريقية من قبل الدول والمنضمات الإقليمية في القارة الإفريقية.

---

[1]- دخالة مسعود، "**العلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة**"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ،2005)، ص160.

كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق هدفين أساسيين في منطقة البحيرات العظمى بشكل عام:

الهدف الأول:

إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في وسط إفريقيا، والثاني محاربة وعزل نظام الحكم للجبهة الإسلامية في السودان وإن كان الهدف الأكبر هو محاصرة النفوذ الصيني المتغلغل في السودان والمشاريع المتعلقة بالبنية التحتية واستخراج الموارد الطبيعية التي تقوم بها الشركات الصينية.

الهدف الثاني:

الشراكة الاقتصادية وضبط المساعدات والتي عبرت عنه إدارة الرئيس كلينتون كما ذكرت عن –الشراكة الأمريكية الإفريقية– من خلال تطوير التبدل التجاري بين الجانبين تهدف إلى تعزيز وتنمية الروابط التجارية، لأنها تساعد على خلق طبقة وسطى إفريقية تضمن الرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي، كما ربطت الو. م. أ بين المساعدات والتحول الديمقراطي بما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية، حيث تم التخفيض في المعونات للنظم الغير الديمقراطية، وإعطاء الأولوية للدول الإفريقية في الدخول للسوق الأمريكية شريطة حدوث تقدم في النهج الديمقراطي واقتصاد السوق.

من خلال ما سبق يتضح أن السياسة الخارجية بعد الحرب الباردة سارت وفق مسارين:

أ – استمرار سياستها في توجهها نحو تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، لقيام نخب جديدة في إفريقيا وإن كانت الدوافع وراء ذلك تصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية.

ب – الضغط على الدول الإفريقية في ممارسة سياسة الإصلاح الاقتصادي وذلك في المشروطة السياسية الاقتصادية، والتي تمارسها الو. م. أ، بصورة كبيرة بعد الحرب الباردة ومن خلال ربطها بالمساعدات والمعونات الاقتصادية بها.[1]

بهذه المؤشرات تتضح الرؤية في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة التي تركز على الجانب الاقتصادي واستغلال الموارد الطبيعية عبر التحول السياسي في القارة الإفريقية واقتناص الفرص ورصد التحركات الدولية في إفريقيا.

المطلب الثاني: وسائل ومميزات السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا.

يمكن إبراز سمات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية في ثلاثة مجالات أساسية تشتمل على القضايا الأمريكية الكبرى في إفريقيا وذلك على النحو التالي:

1-المجال الاقتصادي:

يمكن تلمس أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي الجديد في القارة الإفريقية من خلال تقرير الذي أصدر عام 1997 بعنوان تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع إفريقيا واستنادا إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية بدأب شديد على إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال:

[1]– هادي محمد برهم، "**التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية 1991–2010**"، (ط1، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014) ص ص، 136، 13.

– تشجيع الدول الإفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة، وهو الأمر الذي يحقق نمط التنمية المستدامة بما يخلق في النهاية فرصا أفضل للتجارة والاستثمار الأمريكي بالقارة.

– قانون النمو والقرض في إفريقيا وهو الذي وافق عليه الكونجرس في إطار تحقيق الرؤية الأمريكية في القارة الإفريقية، ويعد هذا القانون منافسا لاتفاقية لومي المبرمة بين دول الاتحاد الأوروبي ومنطقتي الكارايبي والباسيفيكي.

– سياسة مساعدة أمريكا تجاه القارة الإفريقية إذ لا يخفى أن الرؤية الأمريكية الجديدة التي ترفع شعار التجارة بدلا من المساعدات لا تعني إلغاء أو تخفيض المساعدات الأمريكية المقدمة للقارة، ولكنها تركز على مبدأ المساعدة من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي حسب المتطلبات في المنطقة.

– الاستفادة من التجمعات الاقتصادية الإقليمية في المنطقة مثل جماعات تنمية الجنوب الإفريقي– السادك–*[1] SADC وجماعات الاقتصادية لغرب إفريقيا – الإيكواس*[2] ECOWAS

2–في المجال السياسي:

من الملاحظ أن إدارة كلينتون قد رفعت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياستها الجديدة تجاه إفريقيا وهي تستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات مثل الوكالة الأمريكية

*[1] – من التجمعات الاقتصادية الهامة في جنوب القارة الافريقية السادك تضم 14 دولة ونشأت في عام 1992.

*[2] – مجموعة اقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة "ايكواس" تأسست في شهر مايو عام 1975 بموجب اتفاقية لاجوس التي وقعتها خمس عشرة دولة من دول المنطقة.

للتنمية الدولية ومؤسسة الوقف القومي من أجل الديمقراطية، ووكالة الاستعلامات الأمريكية فالو. م. أ، في سعيها لتحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نجد جديد في إفريقيا موالية للغرب عموما وللو. م. أ، بشكل خاص، إن السياسة الأمريكية تعول في المجالات السابقة على التنظيمات الإقليمية الإفريقية في تحقيق أهداف الشراكة الجديدة معها.[1]

3- في المجال الأمني:

سعت الو. م. أ إلى حل النزاعات فارتكزت السياسة الأمريكية على أساس التعاون لحل القضايا الأمنية حيث تسعى الو. م. أ لإقامة قواعد عسكرية والمساهمة في المساعدات الإنسانية للدول الفقيرة خاصة تلك التي تعرف انتشارا للأمراض والأوبئة، كما تقوم الو. م. أ بالبحث عن مصادر الطاقة في القارة الإفريقية الغنية بالموارد الطبيعية وتوسيع أسواقها خدمة للمنتجين الأمريكيين. وعموما يمكن القول إن الو. م. أ دعت جميع الدول بشكل جماعي في حربها ضد الإرهاب كما تميزت السياسة الأمريكية بعامل الانفراد وتغلب النزعة العسكرية في وسائلها، كما يؤكد الكثير من المهتمين بالسياسة الأمريكية أن اندفاعها الكبير في تدخلاتها الخارجية مرده الأساسي هو سيطرة رجال الأعمال وأصحاب شركات الصناعة الحربية والبترولية على صنع القرار، وهذا بهدف السيطرة على منابع النفط لرفع أرباح هذه الشركات من جهة، ومنع القوى الكبرى الأخرى من الوصول إلى هذه المصادر الطاقوية المهمة

[1]- حمدي عبد الرحمن، "**السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الاشتراكية**"، في 25 ديسمبر 2013، شوهد في 14مارس 2018.

http://www.afrigatenews.net

وخاصة تلك التي يمكن أن تنافس الو. م. أ مستقبلا كالاتحاد الأوروبي والصين، وهذا لإبقاء السيطرة الأمريكية لفترة أطول.[1]

من خلال ما سبق يمكن تلخيص مرتكزات السياسات الخارجية الأمريكية في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة في عدة نقاط رئيسية:

– تأمين الوصول إلى مصادر النفط الإفريقي.

– احتواء النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا، والملاحظ أن انتشار الصيني في إفريقيا بات واضحا والذي تغلغل في إفريقيا ليس فقط في مجال النفط بل يشمل أيضا مشاريع البنية التحتية لكثير من دول إفريقيا.

– إعلان الحرب على الإرهاب والتخلص من أية تهديدات محتملة من قبل الحركات والتنظيمات الإسلامية.

انطلاقا مما سبق يتضح لنا أن الاهتمام الأمريكي في فترة ما بعد الحرب الباردة بالقارة الإفريقية يركز على الجانب الأمني المرتبط بالمصالح القومية الأمريكية، بمعنى آخر ارتباط ما بين تعزيز أو تكثيف التغلغل في المناطق التي تعتبر ضمن النفوذ الأمريكي والغنية بالموارد الطبيعية، وخاصة النفط لتأمين الوصول إليها.[2]

[1]– مولود العطري، "**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008)، ص73.

[2]– هادي محمد برهم، مرجع سابق، ص140.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا

تعد الساحة الإفريقية ذات أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الصينية من أجل تحقيق أهدافها التي تسعى إليها، من هذا المنطلق سأتطرق في هذا المبحث إلى غاية السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا، مقسما في ذلك المبحث إلى مطلبين معالجا في المطلب الأول الوسائل والمميزات التي تتبعها السياسة الخارجية الصينية لأجل الحفاظ على مصالحها في القارة مع إعطاء لمحة قصيرة عن العلاقات – الصينية الإفريقية– قبل وبعد الحرب الباردة منتقلا لتوجهات السياسة الصينية الحديثة في القارة، أما في المطلب الثاني سأعطي أهم الدوافع والأهداف لتواجد الصيني في القارة الإفريقية.

المطلب الأول: وسائل ومميزات السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا.

– **أولا:** خلفية تاريخية حول العلاقات الصينية الإفريقية:

هناك شواهد على أنه كانت للصين القديمة منذ مئات السنين بعض العلاقات التجارية مع عدد من المناطق الإفريقية خاصة مع شرق إفريقيا، إلا أن العلاقات السياسية والاقتصادية الحديثة بين الجانبين يؤرخ لها بعد تولي **ماو تسي تونغ** رئاسة الصين عام 1949 م بعد الحروب الأهلية التي شاهدتها الصين، ثم أخذت العلاقات تتطور بشكل مطرود متخذة أبعاد متعددة، وقد أشرات كثير من الدراسات إلى علاقة الدعم الدبلوماسي والمادي الصيني لحركات التحرر الإفريقية حتى يتحقق لها هدف الاستقلال من الاستعمار

الأوروبي،[1] خاصة أنها كانت تدرك أن غالبية المناطق الإفريقية مازالت تحت الحكم الاستعماري الفرنسي أو البريطاني أو البرتغالي أو حتى البلجيكي، وبالرغم من أن الصين الوطنية فيما بعد كانت عضوا دائما في مجلس الأمن إلا أنها لم تبدي اهتماما بإنشاء علاقات حتى مع الدول الإفريقية المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية.

لكن هذه النظرة اختلفت أثناء الحرب الباردة، فقد بدأت بكين تولي اهتماما سياسيا بالدرجة الأولى للقارة الإفريقية، غير أن ما يلاحظ أن أغلب تحركات الصين في الجبهة الخارجية كانت قوليه أكثر منها عملية، وقد نصحت أتباعها الثوريين في الخارج الاعتماد على الذات لتحقيق مصالحهم.

وبعد الحرب الباردة، خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعها الصين، والنمو الهائل الذي عرفته بعد اعتمادها على اقتصاد أكثر تحررا خاضع لمنطقة السوق، انعكس هذا التوجه الحديث على العلاقات الصينية مع الدول النامية بشكل عام ومع إفريقيا بشكل خاص.[2]

---

[1]– سعيد إبراهيم صابون النور، "**آفاق التعاون العربي الإفريقي**"، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ورابطة جمعيات الصداقة العربية الصينية، ص 71.

[2]– قط سميرة، "**الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة**"– **قطاع النفط أنموذجا** – (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008)، ص31.

ثانيا: توجهات السياسة الصينية الحديثة تجاه علاقاتها مع إفريقيا.

كانت التوجهات السياسة الصينية الحديثة تجاه علاقاتها مع إفريقيا قائمة على مسارين بالنحو التالي:

أ- اختراق إفريقيا من خلال المؤتمرات والمنتديات والمحافل الدولية الرسمية:

أي بمعنى آخر الاتفاقيات الجماعية، فعلى سبيل المثال منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي عقد في بكين لعام 2000م، الذي سار في عقد اجتماعاته كل ثلاث سنوات، طبعا كانت أهداف جمهورية الصين الشعبية تركز على أمرين أهمها:

- السعي إلى إقامة نظام دولي جديد، أي نظام دولي سياسي واقتصادي عادل ومنصف في القرن الحادي والعشرين.

- تعزيز العلاقات - الصينية الإفريقية- التجارية والاقتصادية فقد وصل حجم التبادل التجاري في عام 2002 إلى 12,29مليار دولار، ووصل حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا لعام 2003 إلى 135 مليون دولار، كما تم تأسيس 117 شركة صينية في إفريقيا خلال الفترة ما بين 2003 إلى 2005.

ومن المؤشرات التي تدل على الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية، تكثيف الزيارات الرسمية على مختلف المستويات وبالتحديد ما بين عامي 2004-2005م وذلك حرصا من الجانب الصيني على تعزيز التواجد الصيني في إفريقيا ودفع جهود التعاون بين الطرفين من خلال هذه الزيارات تمت مناقشة القضايا الإفريقية التي تثار أو تطرح في مجلس الأمن

بالإضافة إلى تقديم الصين الدعم السياسي للدول الإفريقية وعلى صعيد آخر أصبحت جمهورية الصين الشعبية تشارك في عملية السلام في إفريقيا ضمن إطار هيئة الأمم المتحدة فهذا الأمر كله يؤكد على أهمية تعزيز المصالح الصينية في إفريقيا عبر متابعة ومراقبة الأوضاع داخل القارة الإفريقية. غير أن منتدى التعاون – الصيني الإفريقي– الثالث رسم سياسة الصين بشكل واضح، فكانت الوثيقة الأولى من نوعها التي تضمنت تقييم نوع جديد من الاستراتيجية والشراكة مع إفريقيا، من خلال المساواة السياسية والثقة المتبادلة والتعاون المشترك، كما قدمت الصين دعمها للحكومات الإفريقية من خلال المساعدات المالية ثلاث مليارات من القروض التفضيلية بالإضافة إلى إنشاء صندوق لتشجيع الاستثمارات الصينية الإفريقية في إفريقيا بقيمة 5 مليارات دولار لعام 2002،[1] دعما لهذه الشراكة شهدت العاصمة الصينية بكين من 4–5 نوفمبر 2006 أكبر تجمع إفريقي بمشاركة 48 دولة إفريقية من أجل تنمية القارة الإفريقية بعد خمسين عام من العلاقات بين الصين وإفريقيا، وقد أعلن هذا التجمع عن التخفيف الجزئي لديون القارة الإفريقية لصالح الصين وإلغاء الديون المستحقة على 31 دولة الأكثر فقرا والأكثر مديونية في القارة، والتي قدرة بنحو 1.3 بليون دولار.[2]

[1]– هادي محمد برهم، **مرجع سابق**، ص ص،166، 167.

[2]– **جون جاز فنيان**، "**التكالب على نفط إفريقيا**"، ترجمة: أحمد محمود، (ط1، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 2013)، ص327.

ب – النفوذ الصيني في القارة الإفريقية عبر عن العلاقات الثنائية: وذلك من خلال الزيارات الرسمية والقنوات الدبلوماسية مثال ذلك الزيارات التي قام بها الرئيس "هوجينتاو" بجولة للقارة الإفريقية في عام 2003 التي شملت 3 دول وهي مصر الغابون والجزائر، استطاع من خلالها أن يعقد اتفاقيات متعلقة بتأمين احتياجات جمهورية الصين الشعبية من البترول واتفاقيات متعلقة بالجانب التجاري، طبعا اختياره لهذه الدول لم يكن عشوائيا فجميعها دول منتجة للنفط.[1]

فالصين تسعى إلى آفاق أوسع في الاقتصاد والنفط والسياسة لتعزيز علاقاتها ونفوذها مع الدول الإفريقية.[2]

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية

للصين استراتيجية كبرى في القارة الإفريقية، ورغم أن لها طابع اقتصادي وتجاري فإنها في طياتها تحمل أهداف أشمل سياسية واقتصادية ودبلوماسية ... ويمكن حصر أهم الأهداف والدوافع للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا في الآتي:

أولا: تأمين مصادر الإمدادات النفطية دائمة ومضمونة في إفريقيا: أصبح نفط القارة الإفريقية من أهم أهداف السياسة الخارجية الصينية الجديدة بها، ويأتي هذا الاهتمام منذ بداية التسعينات في سياق إتباع الصين سياسة تنويع مصادر التزويد بالنفط.

---

[1]– هادي محمد برهم، مرجع **سابق**، ص–170.

[2]– شفيعة حداد، "**الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة– التنافس في السودان أنموذجا** –"، دفاتر السياسة والقانون، (جامعة باتنة/كلية الحقوق، العدد 10، جانفي 2014)، ص16 ،17.

ثانيا: أهداف دبلوماسية للسياسة الصينية في إفريقيا:

1- تهميش تايوان دبلوماسيا في إفريقيا: يعتبر هذا البعد من أهم أهداف السياسة الصينية في إفريقيا، لكن ما استجد في هذا العنصر هو سعي الصين الحديث لضم تايوان فهذه القضية تعد من أهم العوامل التي تحدد الحركة الدبلوماسية والعسكرية للصين في نفس الوقت فهي تعمل على تهميش تايوان عالميا وبشكل خاص إفريقيا، من أجل دفع هذه الأخيرة إلى عدم الاعتراف باستقلال تايوان وتأييد الموقف الصيني بشأن ضمها.

2- كسب التأييد الدبلوماسي الإفريقي لدى هيئة الأمم المتحدة: يشكل الحضور الكبير للدول الإفريقية لدى هيئة الأمم المتحدة أحد أهم الرهانات التي تعول عليها الصين.

3- سعي الصين لخلق نظام دولي جديد متعدد الأقطاب: يمكن أن نستكشف هذا من خلال منتدى التعاون الصيني – الإفريقي وتحليل وثيقة أديس أبابا التي قدمت خطة عملية للعلاقات مع القارة وخلصت للقرار التالي: (تأييد الصين لموقف إفريقيا حول التعددية في المجتمع الدولي والعمل معه من أجل الحفاظ على عالم متعدد حضاريا ينتهج أنماط تنموية مختلفة.

فلصين استراتيجية كبرى في إفريقيا، تدخل في إطار كسر الهيمنة للقوى الكبرى الغربية – خاصة أمريكا – بحيث ترى أن إفريقيا مسرحا لها.[1]

[1]- سمير قط، "**الاستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا الأهداف والفرص والتحديات**"، نشر بتاريخ 27 أيار 2014، تم الاطلاع عليه في 16مارس2018

http://www.maspoliqus.com

وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية:

أقدمت الصين على تحقيق أهداف سياستها الخارجية تجاه القارة الإفريقية من خلال العديد من الوسائل نذكر منها:

أولا – الوسائل الاقتصادية:

1- المساعدات الاقتصادية: اعتمد صانع القرار السياسي الصيني في مجال تحقيق أهدافه على المساعدات الاقتصادية تجاه إفريقيا مثل منحها قرظا لأنغولا بقيمة 2 مليار دولار بحيث وضعت عليها فائدة بقيمة 1.5 % وعلى مدى 18 سنة بموجب عقدين بين الطرفين بالإضافة إلى قيامها بعقد اتفاقيات مع الدول الإفريقية لتمويل مشاريعها.

2- الاستثمار: سعت الصين لاستخدام وسيلة الاستثمار كأحد أهم الوسائل الاقتصادية للتعامل مع الدول الإفريقية، وتجلى ذلك في مجال النفط على وجه الخصوص، فالصين تستورد بحدود 24% من إجمالي وارداتها النفطية في القارة الإفريقية حتى عام 2004.

3- عقد المنتديات والمؤتمرات: إن التوجه الصيني كان يستند في الأساس لرغبتها في التمركز كقوة عالمية صاعدة من خلال تبني الخيار الاستراتيجي للتعاون مع دول الجنوب وذلك من خلال عقدها لمؤتمرات ومنتديات الحوار والتعاون مع الدول الإفريقية كما ذكر سابقا.

ثانيا: الوسائل العسكرية:

لقد وجدت الصين في الدول النامية ولاسيما الدول الإفريقية ميدانا حيويا لتحقيق الطموح الاستراتيجي لها في طرح مفهوم الأمن الجديد والذي يؤمن الصعود السلمي للصين تمنحها الدول الإفريقية صك الشرعية الدولية، بالإضافة إلى تحقيق هدف طويل المدى بإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب ويحقق العدالة والمساواة بين أطرافه، فاستغلت الصين الظروف التي مرة بها الدول الإفريقية في تسوية النزاعات السياسية والقبلية بالتدخل السلمي للتهدئة من خلال تقديم المساعدات التنموية والمشاركة بقوات حفظ السلام مثال ذلك في الكونغو وليبيريا والسودان.

ثالثا: الوسائل الاجتماعية:

إن الصين أثناء تعاملها مع الدول الإفريقية لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية تجاه عموم القارة الإفريقية، لم تقف عند حد تقديم المساعدات والقروض بل إنها سعت لكسب وتأييد الشعوب الإفريقية من خلال التقرب من الحكومات والشعوب بحد ذاتها.[1]

لقد عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تغيرات على الساحة الدولية، فكانت الصين من بين الدول التي أدركت هذه التغيرات، فرسمت لنفسها سياسة خارجية تتماشى مع المعطيات الجديدة من خلال اعتمادها على وسائل وآليات جديدة من أجل تحقيق أهدافها سواء كانت (اقتصادية أم سياسية أو اجتماعية)، فظهر ذلك جليا في القارة السمراء من أجل

[1]– خلود محمد خمس، "**السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية**"، جامعة بغداد، المجلد 24، العدد 4، 2013 ، ب ص.

الحفاظ على مكانتها وتحقيقا لأهدافها السياسة والاقتصادية فيمكن القول أنها نجحت في تحقيق ما تسعى إليه ولو بجزء من أهدافها الطويلة المدى رغم التواجد الأمريكي في القارة الذي كان بمثابة المنافس الأكبر على المستوى الدولي والإقليمي للسياسة الخارجية الصينية.

الفصل الثالث

معوقات السياسة الخارجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي

عرفت السياسة الخارجية الصينية بعد نهاية الحرب الباردة تحولا في علاقاتها تجاه القارة الإفريقية عموما ومنطقة القرن الإفريقي على وجه الخصوص، فبعد نهاية الحرب الباردة ازدادت أهمية القرن الإفريقي من الناحية الاستراتيجية في الساحة الدولية، وهذا ما أدى إلى المنافسة الدولية عليه، كل هذا جعل من الصين تحاول أن تبرز بشكل كبير في المنطقة.

ولفهم أهمية منطقة القرن الإفريقي في السياسة الخارجية الصينية سأتطرق إلى تحديد المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية في ذلك بعد نهاية الحرب الباردة، متنقلا إلى التواجد الأمريكي في المنطقة، مشيرا إلى أهم أهدافها بداخلها، هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني سأوضح أهم الإنجازات الصينية وفي الأخير تحديد الوضع الصيني من خلال التحديات التي تواجهها داخل المنطقة من طرف القوى الدولية.

المبحث الأول: دوافع التواجد الصيني الأمريكي في منطقة القرن الإفريقي.

من خلال هذا المبحث سأحاول معالجة مضمون التوجه الصيني والأمريكي داخل المنطقة في فترة ما بعد الحرب الباردة، مبرزا في المطلب الأول المصالح الأمنية والاقتصادية بالإضافة إلى المصالح السياسية لتوجهات السياسة الخارجية الصينية داخل منطقة القرن الإفريقي، معرجا في ذلك إلى أهم التحركات الأمريكية داخل المنطقة من خلال الحفاظ على مصالحها في المطلب الثاني.

المطلب الأول: المصالح الصينية في منطقة القرن الإفريقي.

أولا: تعريف بمنطقة القرن الإفريقي.

تحظى منطقة القرن الإفريقي ببعد استراتيجي هام في ظل متغيرات الدولية الجديدة وذلك راجع لأهمية الموقع الجغرافي الهام الذي يطل عليه، مما جعله منطقة حساسة في محل أنظار القوى الدولية.

- جيوبوليتيكيا منطقة القرن الإفريقي:

تختلف التحديدات الجغرافية حول منطقة الشرق الإفريقي هل هي منطقة القرن الإفريقي، أم منطقة الشرق الإفريقي بالتحديد دون النزول إلى الجنوب حيث كينيا وأوغندا، فمنهم من يشير إلى منطقة القرن الإفريقي بأنه مصطلح جغرافي يشير إلى الجزء الشرقي من القارة الإفريقية، يضم إثيوبيا والصومال وجيبوتي واريتريا، ويحاذي الممرات البحرية الحيوية في المحيط الهندي والبحر الأحمر، اللذان تقع خلفهما شبه الجزيرة العربية وإقليم الخليج. وعند

النهاية الجنوبية للبحر الأحمر يقع مضيق باب المندب أما في النهاية الشمالية فهناك قناة السويس.[1] وهو يمتد إلى الشمال من خط عرض 2 جنوب خط الاستواء حتى خط عرض 16 شمال خط الاستواء لمساحة تبلغ 1.9 مليون كم^2.

ومن حيث أهمية المنطقة كموقعها في ممر الملاحة البحرية العالمية، فالمنطقة تربط بين ثلاث قارات (آسيا، إفريقيا، أوروبا) عبر البحر الأحمر، فالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر والمسمى مضيق المندب يمتاز بأهمية استراتيجية منذ القدم وزادت أهميته بعد فتح قناة السويس سنة 1879م، أما باب المندب فيقع بين الزاوية الجنوبية الغربية لجزيرة العرب وبين شرق إفريقيا، ويربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي، تضم منطقة القرن الإفريقي كلا من (الصومال، جيبوتي، إثيوبيا، واريتريا)، ويلحق بها السودان وكينيا وأوغندا وهي بهذا التحديد تكسب أهمية استراتيجية من كون دولها تطل على المحيط الهندي من ناحية وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر من ناحية أخرى، فهذه الدول تتحكم في طريق التجارة العالمية، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج العربي والمتوجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة، فضلا على أن البحر الأحمر يعد ممرا لأي تحركات عسكرية قادمة من الدول العظمى في اتجاه منطقة الخليج.[2]

---

[1]– بركيت هابتي سيلاسي، "**الصراع في القرن الأفريقي**"، (ترجمة عفيف الرزاز)، (ب ط، بيروت، تصميم وتنفيذ دار المثلث، مؤسسة الأبحاث العربية، ب س) ص،13.

[2]– خلود محمد خمس، "**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق أفريقيا بعد 2001 الثوابت والمتغيرات**"، جامعة بغداد، المجلد 6، العدد 10، 2017، ص ص، 77،78.

- تاريخ القرن الإفريقي:

كانت منطقة الشرق الإفريقي أو القرن الإفريقي ساحة صراع وتنافس بين القوى الأوروبية منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى ستينيات القرن الماضي، فإيطاليا احتلت ما يسمى الآن بالصومال الجنوبي وعاصمته مقديشو وإرتريا، كما أنها احتلت إثيوبيا لست سنوات 1935-1941 م، كذلك بريطانيا احتلت الصومال الشمالي (هرجيسا)، والآن اسمه أرض الصومال الغربي إلى إثيوبيا عام 1953م، وإقليم (انفدي) إلى كينيا عام 1961م. كما احتلت السودان حتى استقلاله عام 1956م.

أما فرنسا احتلت جيبوتي التي استقلت رسميا عام 1977م، مع بقاء قاعدة عسكرية فرنسية فيها، وتعززت اليوم بقاعدة أمريكية قوامها أكثر من 2000 جندي أمريكي مع نقطة عسكرية لقوات بحرية ألمانيا، وبذلك أصبحت جيبوتي نقطة ارتكاز عسكرية استخباراتي لدول حلف الشمال الأطلنطي في المنطقة، وعلى صعيد أعمال القرصنة البحرية الأخيرة من قبل من يطلق عليهم قراصنة صوماليون، فقد أدت ازدياد وجود القوات البحرية الأجنبية في المنطقة بحيث أصبحت تتبع 17 دولة من بينها: أمريكا وفرنسا وألمانيا وكندا والنرويج والهند وإيران والصين، وكوريا الجنوبية وتركيا.

أدى الحكم الاستعماري التاريخي الذي لم يسعا يوما إلى تدريب نخب المنطقة على الديمقراطية والحكم الصالح، كما لم يفعل شيء لأنقاض هذه الدول من التخلف.

ومارس في المستقبل سياسة تقوم على التفتيت والتجزئة أدى إلى نشوء وضع مرتبك فكانت أهم ملامحه حركة التمدد المسلحة بأبعادها السياسية أو الانفصالية أو الثقافية.[1]

- أسباب ومظاهر التدافع الدولي نحو القرن الإفريقي:

إن جوهر الجيوبوليتيكا هو تحليل العلاقات الدولية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي.[2] فالبحر الأحمر من أهم محاور الصراع الدولي من قديم الأزل، فهو ملتقى استراتيجي وحامل النفط الأول ومعبر التجارة الرئيسي ومجال تدفق القوى العسكرية بين بحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والمحيط الهندي، وفي القلب مثل باب المندب ومنطقة القرن الإفريقي أيضا محاولات الصراعات الاستعمارية والسياسية والاقتصادية سواء في القرن التاسع عشر أوفي ما بعد الحرب الباردة وفي الآونة الأخيرة تعاظم التكالب على الموارد الطبيعية وموارد الطاقة فبدا هناك تزاحم دولي وإقليمي حول منطقة الإفريقي.

انتقل التنافس بين القوى الدولية في منطقة القرن الإفريقي إلى حلقة جديد وهي الصراع فيما بين هذه القوى عليها. حيث التنافس الصيني الأمريكي في القرن الإفريقي الأصعب والأكثر شراسة، ذلك أنه ينطوي على عنصر النفط الذي يعد أولوية لدى الطرفين ويؤثر بشكل أساسي ورئيسي على الأمن القومي لهما، كل من زاوية أوضاعه الداخلية الخاصة أو مكانته ومكانة اقتصاده، إذ تتطلع الو. م. أ إلى مزيد الاعتماد على النفط مما يجعلها تسعى

[1]- جواد الأحمد وآخرون، "**القرن الإفريقي والشرق الإفريقي "الوقع والمستقبل**"، (ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010)، ص 9، 8.

[2]- وفاء كاظم الشمري، "**الجغرافيا السياسة المعاصرة**"، (ط1، عمان: دار البداية للنشر والتوزيع،2011)، ص45.

للسيطرة على مخزون العالمي منه، وهذا دعا إلى محاصرة النفوذ للقوى الأوروبية في القرن الإفريقي ومواجهة التحرك الصيني.

وعليه فقد تم إعادة صياغة الخريطة السياسية والاقتصادية لمنطقة القرن الإفريقي في أعقاب الحرب الباردة بين الو. م. أ والاتحاد السوفييتي لعكس مدى الهيمنة للقوى الأجنبية في تلك المنطقة.

تجلت أهم أسباب هذا التدافع في النقاط التالية:

– تأمين إمدادات الطاقة وذلك من خلال الموقع الاستراتيجي القريب من مصادر النفط مما جعل القوى تسعى لتحقيق التأمين للوصول إليها.

– الأهمية الاقتصادية للقرن الإفريقي بحد ذاته التي زادت بعد اكتشاف الثروات الطبيعية (النفط، الغاز، الذهب).

– تبرز القيمة الجيوسياسية لمنطقة القرن الإفريقي من خلال إشرافه على البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي الأمر الذي جعل منه تأمين الممرات المائية في تلك المنطقة أمر حيوي يحمي حركة التجارة العالمية.

– المساحة البرية التي تمثل هي الأخرى نقطة الانطلاق من المياه الدافئة، وصولا إلى قلب إفريقيا هذا ما يفسر تاريخ الصراعات الاستعمارية المحتدمة حول المنطقة منذ قرون طويلة

بهدف السيطرة عليها، ما جعل منطقة القرن الإفريقي منذ القدم وحتى اليوم تحت أنظار المتنافسين.[1]

ثانيا: المصالح الصينية في منطقة القرن الإفريقي

تضاعفت اهتمامات جمهورية الصين الشعبية بجنوب البحر الأحمر والقرن الإفريقي والبلدان الإفريقية عامة، فاتخذت صيغة براغماتية أفصح عنها بيان الصين السياسي وقيامه بمشاريع التطور المشترك للطاقة دون تدخل أي بلد في الشؤون الداخلية للبلد الآخر وأُصلت بذلك منتدى التعاون الصيني الإفريقي.[2]

يمكن تقسيم مصالح السياسة الخارجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي إلى عدة مجالات اقتصادية سياسة أمنية.

المصالح الاقتصادية:

تهدف الصين في علاقتها مع الدول الإفريقية في سر عطشها بحكم الآلة الاقتصادية الهائلة التي تمتلكها، فاتجهت الصين للاستثمار في مجالات البحث عن البترول الإفريقي لكن في مناطق بعيدة عن المنافسة للشركات الغربية وخاصة في السودان، بحيث تستثمر

[1] – حازم ياسين، صراع محتدم "**ماذا يحمل القرن الإفريقي لمصر اقتصاديا؟**"، 17 جانفي 2018، 19 مارس 2018 على الموقع:

http://elbadil-pss.org

[2] – جواد الأحمد وآخرون، مرجع سابق، ص50.

الشركات الصينية في جميع الدول الإفريقية دون استثناء عكس الشركات الغربية التي تتجنب الدول التي تتميز ببيئة صعبة.[1]

فمن بين الدول التي استثمرت الصين بداخلها نجد إثيوبيا من خلال ما تقدم الصين مساعدات كبيرة مرتبطة في الغالب بمشاريع البنية التحتية التي تقوم بها الشركات الصينية إضافة إلى التمويل لسد النهضة، فتتزايد استثمارات الصين في المنطقة مع استيراد السلع الاستهلاكية الرخيصة من الصين كما تزايدت صادرات الصين لأثيوبيا أيضا، فالصين تولي اهتماما كبيرا لأثيوبيا إذ تعتبرها في المقام الأول كمصدر رئيسي لتصدير منتجاتها بما في ذلك النفط والغذاء، كذلك الدولة الكينية التي تنفذ فيها مجموعة من مشاريع كثيرة منها شبكة السكك الحديدة التي تربط بين ممباسا الساحل والعاصمة نيروبي، إضافة إلى تشيد الطرق ولعل طريق ثيكا السريع الذي شيدته شركة صينية الذي يربط بين العاصمة نيروبي ومناطق الشرق أفضل دليل على ذلك، فيمكن القول أن بكين تحولت من علاقات الصداقة الثنائية إلى قوة دفاعية للتنمية المشتركة، والعمل مع كينيا لتحويل إمكانياتها من الموارد البشرية والطبيعية إلى قوة اقتصادية.[2] كما تستهدف الشركات الصينية القطاعين العام والخاص على حد سواء دون العمل بمبدأ تركيز الاستثمار، وهي في هذا البيت مدفوعة بهدف المصلحة

---

[1]– غلام نجيب، "**دور المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا في فترة 1990–2015**" (مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تحليل سياسة خارجية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ،2017)، ص70.

[2]– كمال الدين شيخ محمد عرب، "**أبعاد الاهتمام الصيني بشرق إفريقيا: الفرص والعقبات، في 11 جانفي 2017**"، شوهد في 29 مارس 2018

http://studies.algazeera.net/ar/reports/2017/01/17011109440 4607.html

وهدف خلق فرص اقتصادية للدول المضيفة للاستثمار، فضلا على أن الصين تعد أكثر الدول استثمارا في اقتصاديات عالية المخاطر لتحقيق مكاسب ضخمة عن طريق استحواذ على الشركات والمشروعات بتكلفة منخفضة والحصول على امتيازات استثنائية مقابل الاستثمار.[1]

المصالح الأمنية:

ولأن التزويد بالموارد الطبيعية الأفريقية، وخصوصا الطاقية منها باتت من المرتكزات للأمن القومي الصيني، فمن الطبيعي أن نشهد حماية صينية لمناطق نفوذها بهذه القارة من جلال المشاركة في عمليات حفظ السلام المنتشرة ببعض الدول القرن الإفريقي مثل "السودان جنوب السودان، ليبيريا..."، أو عن طريق تزويد السلاح فقد استوردت إفريقيا 13 بالمائة من الصادرات الصينية من الأسلحة التقليدية خلال فترة 2007-2012 والتي بلغت قيمتها 6462 مليون دولار، بينما لا يبدو أن هناك صعود للحروب على الموارد بين القوى الكبرى والصين في إفريقيا حاليا، إلا أنه لا يمكن إنكار نمو الأبعاد العسكرية والأمنية في العلاقات التي تجمع القوى الدولية بالقارة الإفريقية.[2] بحيث يبرز ذلك من خلال التواجد العسكري الصيني في جيبوتي الذي يوضح عدة مؤشرات أهمها:

الملف الأمني، حيث تسعى الصين من خلال قاعدتها العسكرية الجديدة إلى تأمين طريق الحرير وسفنها التجارية من القراصنة، ووفقا لورقة السياسة الدفاعية للصين التي

[1]- غلام نجيب، مرجع سابق، ص 50.

[2]- لحسن لحسناوي، "**استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا**": **الديناميت والانعكاسات**، سلسلة محاضرات إفريقيا والقوى الكبرى، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب، ص 114.

صدرت في عام 2015، فإن القوات المسلحة ستعمل على خلق وضع استراتيجي ملائم، مع التركيز على استخدام القوات المسلحة والوسائل العسكرية لتتوافق هذه الصيغة مع مبادرتي الصين "سلسلة اللؤلؤ" إلى إنشاء خط من الموانئ البحرية بطول المحيط الهندي لتأمين الممرات البحرية التي عادة ما تمر بها السفن التجارية الصينية، كذلك تهدف مبادرة "حزام واحد طريق واحد" إلى إنشاء شبكة طريق برية وبحرية تربط الصين مع الشرق الأوسط وأوروبا.

فالقاعدة الصينية في جيبوتي ستساعد على تحقيق الهدف الأخير حيث تمر صادرات صينية يوميا من خليج عدن وقناة السويس إلى أوروبا تبلغ قيمتها مليار دولار.[1]

المصالح السياسة:

تهدف الصين السياسية في القرن الإفريقي والقارة الإفريقية عامة، إلى مجموعة من الأهداف السياسية وهي:

1- الاستفادة من الكثرة العددية للدول الإفريقية في المنضمات الدولية: مثل منظمة التجارة العالمية والجمعية العامة للأمم المتحدة وتوظيفها لخدمة أغراضها في مواجهة الضغوط الأمريكية والأوروبية الواقعة عليها في مجال تحرير التجارة الدولية، ومجال حقوق الإنسان.

2- إظهار الصين كقوة عالمية في النظام الدولي، والذي بدأ واضحا من خلال التصريحات لمسئولين صينيين عقب انعقاد منتدى التعاون الصيني الإفريقي في عام 2002.

[1]- كمال الدين شيخ محمد عرب، **مرجع سابق**.

3- والهدف الأخير هو تأكيد إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية وعزل تايوان عن إفريقيا.[1]

المطلب الثاني: المصالح الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي.

أولا: التواجد الأمريكي في المنطقة.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وخروجه من منطقة القرن الإفريقي وانقطاع التبعية والمعونات العسكرية في إثيوبيا، أدى إلى تدهور النظام السياسي الإثيوبي ولاسيما مع تصاعد نشاط الحركات المناوئة للحكم الإثيوبي، وعلى رأسها جبهة الشعبية لتحرير إرتريا ولهذا سارعت الو. م. أ إلى ملأ الفراغ الاستراتيجي الناجم على سقوط الاتحاد السوفييتي في منطقة القرن الإفريقي، وذلك لمنع السودان من تكثيف نشاطه في المنطقة بعد وصوله لحكومة الإنقاذ وتبنيها سياسة معادية لأمريكا، لاسيما كذلك وأن الحكومة السودانية الجديدة كانت تحمل مشروعا سياسيا لإعادة رسم خريطة إفريقيا على أساس عقائدية وإسلامية.[2]

أ. تحركات السياسة الخارجية الأمريكية وفق مصالحها الأمنية والاقتصادية في منطقة القرن الإفريقي:

المصالح الأمنية في المنطقة:

طرحت الولايات المتحدة الأمريكية عددا من المبادرات الخاصة بالقارة الإفريقية وخاصة منطقة الشرق الإفريقي، التي كانت من أكبر المستفيدين من معظم تلك المبادرات، فنجد من

[1]- هادي محمد حسن برهم، مرجع سابق، ص 181.

[2]- خالد عبد العظيم، "**التطورات في القرن الإفريقي، دراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية**" العدد 106 .2001، ص12.

بين تلك المبادرات في منطقة الشرق الإفريقي مبادرة مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فنجد مكتب مكافحة الإرهاب لوزارة الخارجية الأمريكية الذي حدد في منطقة الشرق الأفريقي والقرن الأفريقي، وبالخصوص جيبوتي، الصومال، أثيوبيا، إرتريا، كينيا، تنزانيا. كمناطق خطرة.

ففي عام 2003 أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة مكافحة الإرهاب بميزانية قدرها 100 مليون دولار أمريكي، تشمل التدريب العسكري على تأمين الحدود والسواحل، وبرامج لزيادة السيطرة على الأفراد والسلع عبر الحدود وتعزيز أمن الملاحة الجوية ودعم البرامج الإقليمية الرامية إلى قمع الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله، وتدريب الشرطة وتطوير برامج تعليمية لمكافحة التطرف، بالإضافة إلى برامج منفصلة لمكافحة غسل الأموال. فتعتبر كينيا المستفيد الأول من تلك المبادرة، وكذلك قام برنامج مكافحة الإرهاب بتطوير نظام آلي في مطارات محددة في كينيا وتنزانيا وإثيوبيا وجيبوتي وأوغندا، ليصعد هذا البرنامج السلطات الرسمية في اكتشاف محاولات الدخول والخروج الغير مشروعة إلى أراضيها.[1]

يمكن تلخيص أهم أسباب التواجد الأمني للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي في النقاط التالية:

– تحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية في منطقتين على جانب كبير من الأهمية وهما منطقة البحيرات العظمى ومنطقة القرن الإفريقي الكبير، مع الاعتماد على قيادات إفريقية جديدة

[1]– سامي السيد أحمد، "**السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة الدور والاستجابة**"، (ط1 أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص198.

تتسم بولائها الواضح للولايات المتحدة الأمريكية كما ظهر جليا في مؤتمر غينيتي الذي عقده كلينتون مع زعماء ست دول إفريقية.

- كما تسعى هذه السياسة لمحاصرة النظم الإفريقية المعادية لأمريكا مثل السودان.

تشمل قوة التدخل في إفريقيا لمواجهة الأزمات الإنسانية وتحديات حفظ السلام، أما الدور الأمريكي فينحصر في التدريب وتوفير المعدات اللازمة والاتصال لتحقيق الترابط بين الوحدات في الدول المختلفة.[1]

– أهمية دول معينة في شرق إفريقيا ضمن الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بالاحتواء والمحاصرة للنظم الغير موالية ولاسيما في السودان ومن هنا تركز الولايات المتحدة الأمريكية على دول مثل: كينيا، تنزانيا، جيبوتي.

فمن الناحية الأمنية تمثل المنطقة تهديدا محتملا للمصالح الأمريكية ومصالح الدول الحليفة لها ولاسيما إسرائيل، فثمة علاقة وفق الاعتقاد الأمريكي بين التنظيمات الإسلامية في بعض دول المنطقة وبين تنظيم القاعدة وقد عزز ذلك الاعتقاد حدثان مهمان:

1– تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتنزانيا.

2– ضرب أهداف إسرائيل في مدينة مومباسا الكينية عام 2002م.[2]

---

[1]– سميحة زروخي، "**العلاقات الصينية الأمريكية بين التعاون والصراع منذ أحداث 11 سبتمبر 2001**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص استراتيجية وعلاقات دولية، جامعة المسيلة 2017) ص 45.

[2]– محمد عرب الموسوي، "**التوازن الإقليمي في شرق إفريقيا واستراتيجية التدخلات الأجنبية**"، في 24 سبتمبر 2010 شوهد في: 26 مارس 2016

http://asrir-alam.ahlamontada.com/t12-topic.

المصالح الاقتصادية في منطقة القرن الإفريقي:

إن المصالح الاقتصادية والأمنية مرتبطان بشكل لا ينفصل أحدهما عن الآخر فالاعتبارات الأمنية سوف تنتقل بشكل طبيعي إلى وضع الأولوية العليا لحماية إمدادات الموارد الحيوية، فبدون تدفق ثابت وموثوق لموارد أساسية لا يمكن للاقتصاد الأمريكي أن يتوسع ويولد المنتجات المطلوبة لضمان قدرة الولايات المتحدة على المنافسة، إن المطلوب لإمدادات الطاقة أمر حاسم بشكل خاص، فالولايات المتحدة الأمريكية بوصفها المستهلك الرئيسي للنفط والغاز في العالم، يجب أن تحتفظ بحرية الوصول إلى الإمدادات فيما وراء البحار وإلا واجهة اقتصادها برمته الانهيار، كما رأي كلينتون في عام 1999م أن الازدهار في الداخل يعتمد على الاستقرار في المناطق الرئيسية التي تستورد منها السلع الحيوية من النفط والغاز. بالنسبة للمؤسسة العسكرية الأمريكية فإن لهذا الهم واقع خاص، في حين أن القوات المسلحة يمكنها أن تفعل القليل لتشجيع التجارة أو تعزيز الاستقرار المالي، فبذلك تستطيع أن تلعب دورا رئيسيا في حماية الإمدادات للموارد الطبيعية، فبطبيعة الحال الإمدادات هي موجودات ملموسة يمكن أن تتعرض للخطر بفعل الاضطراب السياسي والصراع في الخارج، في حين أن الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية يمكن أن تكون فعالتين في تعزيز الأهداف الاقتصادية.[1]

[1]– مايكل كلير، "**الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**"، (ترجمة: عدنان حسن)، (ب ط، ب س) ص ص13– 14.

في هذا نجد القارة الإفريقية بوجه العموم ومنطقة القرن الإفريقي على وجه الخصوص له مكانة اقتصادية بارزة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، بفعل موقعه الجغرافي الاستراتيجي الذي جعله يتحكم في عدة منافذ بحرية هامة، ومن ثم أصبح حلقة وصل بين شمال العالم وجنوبه من ناحية، وبين شرقه وغربه من ناحية أخرى.[1]

وإذا كان البعض يرى أن الحرب الباردة قد أدت إلى تقليل الأهمية الاستراتيجية والجغرافيا لمنطقة القرن الإفريقي نسبيا، فإنها أصبحت منطقة مهمة في ميدان الاقتصادي العالمي بفعل عدة عوامل من بينها اكتشاف النفط لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى الدولية لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة من أجل حماية مصالحها فيها ولاسيما السودان.

كما أكدت أزمة 1990-1991 بعد نهاية الحرب الباردة أن النفط عنصر جوهري في القوة الوطنية ومركزي في النزاعات والحروب وحاسم في العلاقات الدولية ويبقى القوى الدافعة للمجمعات الصناعية التي ظهرت وتطورت بظهور النفط واستعمالاته المتعددة، كما أثبتت الوقائع أن الوصول إلى النفط قد يبرر اللجوء إلى العنف والحروب والنزاعات.[2]

من خلال الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الإفريقي وكذا الجيوبوليتيكية، جعل منها ذات توجه عديد لمختلف القوة الدولية، وبما أن الصين القطب الصاعد بعد مرحلة الحرب

---

[1]- حسن علي الساعوري، "**إسرائيل في القرن الإفريقي، دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا**"، العدد 3، المجلد 2 جوان2003، ص 135.

[2]- هاني حبيب، "**النفط استراتيجيا أمنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الثروة والطاقة والأزمات**"، (ط1، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2006)، ص 94.

الباردة في القرن الواحد والعشرين، حاولت إبراز مكانتها في المنطقة من خلال تطوير علاقاتها مع بلدان الواقعة بداخله للحفاظ على مصالحها في القارة الإفريقية وفي منطقة القرن الإفريقي على حد سواء رغم التواجد الأمريكي في المنطقة.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي

من خلال هذا المبحث، سأحاول تحديد أهم الإنجازات للسياسة الخارجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي من عدة مجالات اقتصادية سياسية وعسكرية هذا في المطلب الأول أما المطلب الثاني سيكون عبارة عن إجابة للتساؤل المطروح حول تحديات السياسة الخارجية الصينية في المنطقة القرن الإفريقي.

المطلب الأول: إنجازات السياسة الخارجية الصينية في المنطقة

أولا: من الناحية الاقتصادية والسياسة:

مع تنامي قوة الصين الاقتصادية زاد بحثها عن المواد الخام ومصادر الطاقة وخاصة النفط فأصبحت الصين في عام 2003 م ثاني أكبر مستهلك للنفط على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة، الذي وصل حجم استهلاكها اليومي إلى 6.37 ملايين برميل (تقديرات عام 2004) ومن المتوقع أن يصل ذلك الاستهلاك إلى 12 مليون بحلول عام 2020 م.

تحصل الصين على 25 بالمائة من إجمالي وارداتها النفطية من القارة الإفريقية، فمع اكتشاف النفط السوداني دخلت الصين في مجال إنتاج النفط السوداني.[1] بعد خروج شركة

[1]– سامي السيد أحمد، "**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراعات في القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة**"، مرجع سابق ص 168.

شفرون الأمريكية مما أدى إلى تحسين الدخل القومي السوداني خاصة بعد مد الخط النفطي الثاني لنقل النفط الخام السوداني إلى موانئ النفطية بالبحر الأحمر، وتمكين السودان من تصدير نصف مليون برميل من صادراتها النفطية، وبذلك الاستغناء عن الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي،[1] ففي عام 2000 أقامت الصين منتدى التعاون الصيني – الإفريقي وذلك لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول القارة، وكان حجم التجارة الصينية الإفريقية في ذلك العام عشر مليارات دولار، وبعد أربع سنوات تجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين 40 مليار دولار بالنظر إلى الصادرات الصينية نجد هناك دولتين من دول القرن الإفريقي تقعان داخل أكبر عشر أسواق إفريقية وهي على التوالي: جنوب إفريقيا، نيجيريا، الجزائر، السودان المغرب، بنين، غانا، توجو، كينيا وأنجولا. فتحتل السودان المرتبة الثالثة على التولي بين أكبر عشر دول إفريقية مصدرة للصين وهي كالتالي: أنجولا، جنوب إفريقيا، السودان، الكونغو الديمقراطية، غينيا، نيجيريا، المغرب، تشاد وبنين. فتعتبر الصين الشريك الأول للسودان.

سعت الصين لمحاولات تحقيق تنمية اقتصادية داخل منطقة القرن الإفريقي من خلال تقديم قروض منخفضة الفائدة، وإعفاء بعض دول المنطقة من الديون، ووضع تعريفات جمركية تفضيلية، وإقامة مشروعات لتحسين البنية الأساسية مثل إنشاء الطرق والجسور

[1]– شفيعة حداد، **الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة – التنافس في السودان أنموذجا–** (مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 10، جانفي 2014)، ص 18.

ومحطات المياه والكهرباء وشبكات الري والاتصالات، وكانت معظم الشركات التي ساهمت في تلك المشروعات مملوكة للحكومة الصينية.

ثانيا: من الناحية العسكرية.

قدمت الصين مساعدات عسكرية إلى السودان، وساهمت في بناء ثلاث مصانع للأسلحة بالقرب من الخرطوم، وأرسلت عددا من دول الجيش التحريري الشعبي إلى جنوب السوداني لحماية خطوط النفط، فبلغ إجمالي عدد القوات التي ساهمت بها الصين في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان نحو 400 جندي.

كانت الصين مصدرا مهما للأسلحة التي حصلت عليها الصومال فباعت الصين أسلحة قيمتها مليار دولار إلى إرتريا وأثيوبيا خلال فترة الحرب الحدودية التي دارت بينهما في الفترة من 1998 حتى 2000 م، وكان ذلك تجاوزا للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على مبيعات السلاح للطرفين، وحرصت الصين على دعم وتعميق التعاون العسكري بينها وبين جيبوتي، وخاصة بعد إقامة قاعدة عسكرية أمريكية على أراضيها بدعوى محاربو الإرهاب كما باعت الصين أسلحة إلى بروندي وتنزانيا كان معظمها في الخفاء.

ومن الأمور التي مثلت إزعاجا للولايات المتحدة استخدام الصين مقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي لحماية بعض دول منطقة القرن الإفريقي (خاصة السودان) من التعرض لعقوبات دولية، حيث وقفت الصين إلى جانب الحكومة السودانية وعملت على تخفيف القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص دارفور، ولعبت دورا مهما للحيلولة

دون فرض عقوبات دولية على السودان ففي مارس من عام 2005 م امتنعت الصين عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي أحال الجرائم وتهم الإبادة الجماعية التي ارتكبت في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما ساندت الصين أيضا بعض دول منطقة القرن الإفريقي التي تعتبر خليفة للولايات المتحدة الأمريكية مثل أثيوبيا، حيث وقفت الصين إلى جانبها عندما تعرضت لانتقادات دولية بسبب المخالفات التي شاهدتها الانتخابات التي أجريت في عام 2005م أو بسبب استمرار الصراع بينها وبين إرتريا، كما ساندت الصين كينيا فعندما تعرض الرئيس الكيني **موواي كيباكي** لانتقادات بسبب انتشار الفساد داخل إدارته سرعان ما تحرك على رأس وفد رفيع المستوى لزيارة الصين من أجل البحث عن سبل تدعيم العلاقات بين البلدين وزيادة الاستثمار والمساعدات الصينية إلى كينيا.[1]

المطلب الثاني: تحديات السياسة الخارجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي

تنطلق التحديات التي تواجهها السياسة الصينية في منطقة القرن الإفريقي من المستوى الداخلي إلى الخارجي.

أولا: التحديات الداخلية:

تعاني القارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة القرن الإفريقي بصفة خاصة من الصراعات الداخلية، وهي صراعات التي نشبت داخل الدولة الواحدة بين جماعات عرقية أو قبلية، أو بين إقليمين أو أكثر داخل الدولة، فتتعدد أسباب الصراع الداخلي إلى فقدان حالة الاستقرار

[1]– سامي السيد أحمد، "**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراعات في منطقة القرن الإفريقية بعد الحرب الباردة**" مرجع سابق، ص ص، 170– 171.

السياسي وربما يصل الأمر إلى انهيار الدولة ككل. بحيث يقدم الباحثون تصنيفات عدة للصراعات الداخلية توحي جميعها بأنه لا يوجد نمط واحد للصراعات الداخلية، فعلى سبيل المثال يصنف **عبد الله بوجرا** الصراعات الداخلية إلى نمطين، هما: صراعات تكون الحكومة طرفا فيها وصراعات بين جماعات داخل الدولة ولا تكون الحكومة طرفا فيها، أما **فلهيلم روبرت** فيقسمها إلى صراعات مرتبطة بالمصالح وصراعات مرتبطة بالقيم.[1]

ومن بين الأسباب التي هي وراء خلق الصراعات في منطقة القرن الإفريقي ما يلي:

أ – التعددية الثقافية:

تعني احتواء الدولة على العديد من القبائل والعرقيات والديانات، وبمعنى آخر تتأسس البنية الاجتماعية للدولة على التعددية الواسعة وليس التجانس، وتصبح القبيلة هي الوحدة الأساسية التي ينتمي إليها الفرد وقد تتعاون تلك القبائل وتتضامن لأهداف خاصة بها لا تصب بالضرورة لصالح الدولة.

ب – حداثة الدول الإفريقية:

الملاحظ أن أغلبية الدول الإفريقية – ما عدا إثيوبيا وليبريا – هي دول حديثة الاستقلال حيث لم يتعد عمرها 50 عام ومن ثم لم يتجاوز فيه مفهوم المؤسسة الذي تميز الدولة ويؤكد موضوعية القرارات السياسات الدولية المطبقة فيها.

[1]– سامي السيد أحمد، **مرجع سابق**، ص41.

ج – أسلوب إدارة الدولة:

هناك بعض الخصائص في السياسات التنفيذية لبعض الحكومات الإفريقية تعد من السلبيات التي تدفع شعوب الدولة إلى التذمر ولعل من مظاهرها سوء إدارة التعددية الثقافية وغياب فكر الدولة في التوزيع للثروات والسلطة، فما رئيس الدولة وباقي المسئولين في الحكومة إلى أفراد من الشعب اللذين تربو في هذه الثقافة التعددية الإقصائية ، لذا يصبح مفهوما واضحا أن يكون أسلوب إدارة الدولة وخاصة إذا تأزمت الظروف جزء معزول عن الثقافة العامة السائدة، فتوزيع الامتيازات المادية على أنصار وكذلك المناصب السياسية المهمة والخطير في هذا النموذج الثقافي لا يصيب فردا ولكن يصيب قبيلة أو عرقية أو ديانة ، وهذا الأسلوب في الإدارة يؤدي بالضرورة إلى تفضيل المواطن للقبيلة التي تحميه وتناصره وتعطيه الحقوق وسيقوي بها المواجهة للآخر الذي يفترض أنه شريك في المواطنة بكل ما تحمله من حقوق وواجبات.[1]

ثانيا: تحديات الصراعات البينية بين دول القرن الإفريقي

شهدت منطقة القرن الإفريقي عددا من الصراعات الدولية التي نشبت بين دولتين أو أكثر من دولة، إما بسبب خلاف حول مناطق حدودية بينها، أو بسبب خلاف حول مناطق حدودية بينها، أو بسبب موارد طبيعية مشتركة داخل المحيط الجغرافي لكل منها أو بسبب تدخل إحداهما – أو كليهما – في الشؤون الداخلية للطرف الآخر أو غيرها من الأسباب

[1]– دخالة مسعود، "**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية جامعة قسنطينة، 2015)، ص ص452، 453.

فيأخذ الصراع الدولي أشكالا مختلفة فقد يكون مجرد توجيه انتقادات وتوتر في العلاقات، أو قد يصل الأمر إلى قيام أحد الأطراف باستخدام القوى العسكرية تجاه الطرف الآخر فمن بين الصراعات التي شاهدتها منطقة القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة: الصراع الإثيوبي الإرتري، الصراع بين السودان وبعض دول الجوار الصراع الحدودي بين جيبوتي وإرتريا والصراع حول الموارد.[1]

من خلال ما تعاني منه دول القرن الإفريقي على المستوى الداخلي من ضعف وتفكك وانهيار الدولة والصراعات الداخلية، بالإضافة إلى الصراعات البينية بين دول المنطقة يؤدي إلى الإتلاف الأمني في منطقة القرن الإفريقي، مع زيادة أعمال القرصنة مثل ما هو موجود على سواحل شرق إفريقيا، وهذا ما يهدد الأمن الدولي والتجارة العالمية، مما يعكس الطابع السلبي على مصالح السياسة الصينية بالمنطقة، ليشكل بذلك تهديدا حتميا على أهدافها.[2]

– التحديات الخارجية التي تواجه السياسة الخارجية الصينية في القرن الإفريقي

تتمثل مجمل التحديات الخارجية المواجهة للسياسة الصينية في المنطقة في العديد من القوى الدولية التي تحاول الحفاظ على مصالحها بداخل المنطقة من خطر التوسع الصيني في الألفية الجديدة نتخصص بالذكر ما يلي:

[1] – سامي السيد أحمد، "**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراعات في القرن الإفريقي**"، مرجع سابق، ص 87.

[2] – دخالة مسعود، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة، **مرجع سابق**، ص 573.

أولا: التواجد الأمريكي داخل المنطقة كأكبر تحدي للسياسة الخارجية الصينية

سعى السياسة الأمريكية الجديدة إلى احتواء النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا، فالصين تستثمر دعوات إفريقيا بشكل متصاعد مطالبة بالتوجه شرقا للتخلص من قيود المشروطة السياسة والاقتصادية الخاصة بشفافية الحكم الرشيد التي تفرضها أوروبا والولايات المتحدة في تعاملها مع إفريقيا، وقد بات النفوذ الصيني في المنطقة واضحا في النفط ومشروعات البنية الأساسية في كثير من دول أفريقيا ويلاحظ أن بعض عناصر الإدارة الأمريكية المؤثرين، وكذلك مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية قد بدت انزعاجها من تنامي الدور الصيني في المنطقة حتى انه أطلق على عام 2006 عام الصين في إفريقيا.[1]

تزامن اشتداد المنافسة الأمريكية الصينية على الموارد والمواد الخام في السودان مع تصاعد وتيرة الأزمة في دارفور، فقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية على السودان ضغوط شتى وبأشكال مختلفة ومتنوعة سواء بإثارة ملفات الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان والمطالبة بتسلم المسئولين في جرائم الحرب إلى محكمة الجنايات الدولية أو بممارسة سياسة الذراع لجعل النظام يرضخ للمطالب الأمريكية ويفسح المجال لها ويوفر لها مساحة من الوجود والنفوذ الاقتصادي الموسع في الإقليم، منافسة في ذلك الوجود الآخر المتمثل في الشركات الصينية ، ويرى الكثير من الباحثين، أن المراهنة على موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حل الصراع في دارفور لا يأتي بنفع، كما أن الولايات المتحدة

[1]– السيد خالد التزاني، "**الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا الدوافع والرهانات**"، جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية العلوم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، المغرب.

الأمريكية وفي سبيل الحفاظ على مصالحها، لا تكترث لمصالح السودان ولا لأهل دارفور، فإن غطرسة الأمريكيين وسيطرتهم العسكرية على كثير من المنافذ البحرية والمياه الدولية، إضافة إلى تحالفهم مع الاتحاد الأوروبي سوف يجعل الصين تعيد حساباتها من وقت لآخر فيما يتعلق بعلاقتها مع السودان.[1]

ففي إطار التنافس الصيني الأمريكي على نفط السودان، فإن الصين تحاول أن تتمسك بورقة النفط السودانية في حين الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تمسك بورقة النفوذ السياسي في المنطقة، فقد يلعب كل منهما بأوراقه على طريقته لإثبات وجوده على الخريطة السياسية في السودان ذات المنطقة الشاسعة الغنية بالموارد الطبيعية وتعتبر الولايات المتحدة التي استثمرت الملايين في المساعدات الإنسانية التي قدمتها للجنوب السوداني خلال الحرب الأهلية واستضافت آلاف الجنوبيين حليفا لجنوب السودان بعكس الصين حليفة لشمال السودان، فقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية في التوصل لاتفاق السلام الذي أنهى في عام 2005م الحرب الأهلية التي استمرت لأكثر من عقدين بين الشمال والجنوب، ولا يزال دورها مهما في المفاوضات حول مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب وبين رفع العقوبات الاقتصادية وشطب السودان من قائمة الدول الداعمة لما يسمى بالإرهاب والمساعدة في خفض الديون لصالحها.[2]

---

[1] – شفيعة حداد، "**الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية – التنافس في السودان أنموذجا** –، العدد 10، 2014، ص22.

[2] – دخالة مسعود، **العلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق.

ثانيا: التواجد الأوروبي في المنطقة

للأوربيين مصالح في القارة الإفريقية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاستراتيجي فعلى المستوى الاقتصادي تتمثل المصالح الأوروبية في ضمان تدفق المواد الخام من دول القارة لاسيما النفط، ذلك لأن أوروبا تعد من المناطق الفقيرة نفطيا حيث تستورد نصف حاجياتها النفطية من القارة الإفريقية ومعلوم أن كثير من الدول الإفريقية تعتمد على الأسواق الأوروبية في تصدير منتجاتها بصفة رئيسية، وواقع الحال أن الصين تلقى منافسة جادة من قبل الاتحاد الأوروبي ومن الولايات المتحدة. فعلى الرغم من تزايد واردات الصين من بضائع القارة الإفريقية طوال العقدين الماضيين، وكذا الحال تزايد صادراتها إلى هذه القارة إلا أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لا تزالان تتقدمان على الصين كشركاء تجاريين لإفريقيا.

فرنسا:

تركزت المصالح الاقتصادية الفرنسية منذ مدة بعيدة في القارة الإفريقية للبحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، فإذا علمنا أن فرنسا تعاني من نقصا في هذه المواد داخل أراضيها وأنها مضطرة لاستكمال هذا النقص من خارج حدودها للحفاظ على صناعتها، لقدرنا قيمة دول الجنوب إليها.

ويتجسد حضور فرنسا الاقتصادي في الدول الإفريقية في:

– التجارة البينية: إذ تبذل فرنسا جهود الضمان مركزا متميزا فيها حتى عدت في مقدمة القوى الكبرى التي تتعامل مع إفريقيا، بعدها المجال الحيوي لها وركيزتها للتأثير في التوازن الدولي معتمدتا في ذلك إرثها الاستعماري.

– الاستثمارات الفرنسية في أفريقيا: فما زالت رؤوس الأموال الفرنسية من أهم الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول الفرنكوفونية.[1]

توجهات السياسية الخارجية الفرنسية تجاه القرن الإفريقي:

أيا كان الأمر فإن السياسة الإفريقية لفرنسا شأنها شأن السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية والدول المنافسة الأخرى:

حيث تسعى فرنسا إلى توسيع دائرة علاقتها السياسية والتجارية لتشمل باقي دول القارة الإفريقية ويبدو أن السياسة الفرنسية في تركيزها على المحور الأوربي لا تغفل عن مصالحها التجارية في إفريقيا كما لا تستطيع فرنسا التخلي عن هذه القارة خاصة المناطق الحيوية "القرن الإفريقي"، فقد أكد **شارل جو سلا ن** الذي عاد من بوركينافاسو، حيث حضر إلى جانب وزير الخارجية **فدرين**، مؤتمرا وزاريا للتحضير للقمة الفرنسية الإفريقية التي عقدها في نهاية عام 1998م في باريس وأكد فيه أنه من غير المطروح بالنسبة لفرنسا التعبير عن أي

[1]– بشير هادي عبد الرزاق، "**سياسة الصين الاقتصادية في إفريقيا الواقع والآفاق**"، (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 52، ب س)، ص 275.

تراجع لدورها في إفريقيا، حيث يعتمد الفرنسيون عن ميزات عديدة تجعلهم يطمئنون على وضعهم في أفريقيا رغم تسجيل بعض التراجعات.[1]

ثالثا: التواجد الإيراني.

لإيران طموح قديم للوصول إلى البحر الأحمر والقرن الإفريقي، ولذا لم يعد غريبا أن يحتل هذا الطموح مكانة خاصة في قائمة اهتمامات السياسة الخارجية الإيرانية وبالخصوص في السنوات الأخيرة أين انتهجت إيران سياسة نقل الحرب أو صراعها مع الغرب من مضيق هرمز والخليج العربي إلى خليج عدن وباب المندب، وبظهور ذلك من خلال خروج التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للمنطقة من دائرة السرية والمراوغة إلى دائرة العلن والتدخل المباشر بما ينسجم توسيع ما سمته إيران "بالجهاد البحري" باعتباره يشكل المدخل الرسمي والرئيسي لاستراتيجية السيطرة على الممرات المائية تحسبا لأي صدام محتمل مع الغرب حول ملفها النووي، ناهيك عن طموحات فتح ممرات بحرية وبرية تسهل الوصول إلى مناطق الأزمات في الشرق الأوسط عبر تأمين وجود إيراني قريب من هذه المناطق.

وفي إطار الاهتمامات الاقتصادية الإيرانية المتزايدة على القارة الإفريقية، طلب نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون الإفريقية "**محمد رضا باقري**" من القطاع الخاص الإيراني زيادة التعاون مع إفريقيا قائلا: "إن هذا سيكون مميزا لشركات إيرانية، فإيران لها خطط شاملة سياسية واقتصادية وثقافية مكثفة في إفريقيا، وهذا أيضا بسبب بقاء القوى العظمى في هذه

[1]– ميلود وضاحي، "**السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول إفريقيا دراسة حالة القرن الإفريقي 1990– 2003**" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية تخصص دراسات سياسية مقارنة، جامعة محمد بوضياف مسيلة ،2015)، ص 103.

القارة. وفي ندوة تعاون إيران – إفريقيا في مايو عام 2009 ذكر **حسين حسني** مدير منظمة تنمية التجارة مع العرب والدول الإفريقية، أن إيران صاغت برنامجا من 48 برنامج لتوسيع علاقتها بالدول الإفريقية، من بين المشروعات خطوط جوية ونقل وتأسيس بنوك مشتركة وخاصة في كينيا التي تعتبرها بوابة للدول الإفريقية، كما عقدت إيران في 12 نوفمبر من عام 2008 مؤتمرا ممثلا للبحث في العلاقات التجارية الإيرانية الإفريقية الممكنة، وشارك فيه ممثلون عن كينيا والسودان.[1]

فالتواجد المختلف للقوى الدولية بجانب السياسة الصينية في منطقة القرن الإفريقي، يمثل تهديدا على مصالحها من مختلف الجوانب، فعلى الجانب الأمني تحولت منطقة القرن الإفريقي إلى ساحة صراع للقوى الكبرى من أجل النفوذ، مما يؤدي إلى غياب الأمن الداخلي بالإضافة إلى محاولة السيطرة على الأسواق والثروات مثل التواجد الأمريكي الذي تميز بالتوافق إلا أنها تسعى في جوهرها إلى الحد من التوسع الصيني، وذلك عن طريق فرض قوانين وعقوبات مختلفة في جميع المجالات، بالإضافة إلى التدخل الإيراني في منطقة القرن الإفريقية من خلال نقلها للحرب والصراع إلى منطقة القرن الإفريقي يشكل تهديدا أمنيا للمنطقة، كذلك في محاولة توسعها الاقتصادي والاستثماري بالمنطقة يعتبر بذلك من أهم التهديدات التي تواجهها السياسة الصينية على الصعيد الخارجي.

[1]– دخالة مسعود، "**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد نهاية الحرب الباردة**،" مرجع سابق، ص ص 51 – 523.

من خلال ما تقدم من هذا الفصل نلاحظ بأن السياسة الخارجية الصينية في القرن الإفريقي مبنية على عدة مصالح سواء اقتصادية سياسية أمنية، وذلك للأهمية التي يكتسبها إلا أنها التقت بالعديد من التحديات سواء كانت داخلية أو خارجية، فمن المستوى الداخلي تعاني دول القرن الإفريقي من الصراعات الداخلية، لتشكلها من عدة قوميات التي هي نتاج لتقسيم الحدود التي وضعتها الدول الاستعمارية الأوروبية.

إضافة إلى التحديات الداخلية، فإن السياسة الخارجية الصينية تواجه تحديات خارجية في المنطقة متمثلة في التواجد الأمريكي مما أدى إلى حدة المنافسة من أجل حفاظ كل طرف على مصالحه من منطقة القرن الإفريقي إلى القارة الإفريقية عامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى المنافسة الدولية الأوروبية خصوصا فرنسا نظرا لما تملكه من نفوذ كبير ومتجذر يرجع إلى الفترة الاستعمارية، فإن القوى الأوروبية ما تزال تملك قوة نسبية في المنطقة ، بالإضافة إلى الدور الإيراني في المنطقة ، فإيران من خلال توسعها في هذه المنطقة المهمة في العالم إلى إبعاد الصراع بينها وبين القوى الغربية كما عملت على تقوية علاقاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية مع دول القرن الإفريقي، وكل ذلك يخدم مصالح السياسة الخارجية الإيرانية.

لقد تناولت الدراسة السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة القرن الإفريقي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقد حاولت الدراسة رصد السياسات الصينية المتبعة تجاه دول القرن الإفريقي، بالإضافة إلى بعض التحديات التي واجهت تلك السياسات، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

الصعود الصيني ورغبتها في التحول إلى قوة عظمى وسعيها المتواصل لتطوير سياستها الخارجية خدمة لمصالحها الاقتصادية والسياسية، من خلال ما تميزت به في علاقاتها الخارجية باعتمادها على المبادئ الخمس لتعايش السلمي، هذا الأمر الذي فتح لها المجال أمام العديد من الدول، مما ساعدها على تحقيق أهدافها على الصعيد الدولي.

الهدف من توجيه الصين لسياستها الخارجية إفريقيا هو تحقيق حاجاتها المتزايدة من موارد الطاقة، بالإضافة إلى الموارد الأولية لتعزيز النمو الاقتصادي، فالعامل الاقتصادي هو محور سياسة الصين الخارجية في إفريقيا، بالإضافة للحصول على التأييد من طرف البلدان الإفريقية للصين في المنضمات الدولية.

إن المتغير الاقتصادي هو المفسر لمعظم تفاعلات العلاقات الدولية، فإن تضارب المصالح بين الصين والولايات المتحدة في إفريقيا من حيث الأسواق ومن حيث تأمين مصادر الطاقة وطرق الإمداد البحرية أدى إلى التنافس بينها، فالقوة الاقتصادية للدولة تعطيها وضعا أفضل في إدارة الشئون الدولية وحماية مصالحها.

تعد منطقة القرن الإفريقي من أهم المناطق في العالم بالنسبة للدول الكبرى نظرا لموقعها الاستراتيجي، كما تكتسب أهمية حيوية من الناحية الجغرافية نظرا لإن دولها تطل على المحيط الهندي من ناحية وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية، ومن ثم فإن دوله تتحكم في طريق التجارة العالمية، خاصة تجارة النفط.

لدى القرن الإفريقي أهمية بالغة لسياسة الصين الخارجية وذلك في ضوء جملة من الاعتبارات:

ضرورة ضمان تأمين الخطوط الملاحية التي يمر بها النفط.

حرص الصين على تعزيز تواجدها في المنطقة واستمرار دورها الفعال في منطقة القرن الإفريقي من أجل الحفاظ على مصالحها هناك.

من خلال ما تميزت به دول القرن الإفريقي لعدم الاستقرار السياسي أدى إلى تعرض المصالح الصينية ذلك راجع بطبيعة الحال إلى الصعوبة والتأخر في اتخاذ القرارات وإصدارها أو حتى الموافقة عليها وذلك يعود بالسلب على الدول ذات العلاقات المرتبطة بالمصالح سواء اقتصادية بشكل كبير بالنسبة للصين أو سياسية وعسكرية.

على غرار ما تواجهه السياسة الصينية الحديثة من تحديات داخلية بسبب النزاعات الداخلية، أو البينية بين دول منطقة القرن الإفريقي، لديها تحديات خارجية مثل التواجد

الأمريكي بداخل المنطقة التي تعمل بشكل كبير من خلال سياستها تجاه دول القرن الإفريقي من أجل الحد من تغلغل التواجد الصيني في المنطقة.

في جانب آخر التحدي والمنافسة الأوروبية وممارستها لنفوذ سياسي بارز في منطقة القرن الإفريقي، الذي أكتسب عن طريق الإرث الاستعماري فالاتحاد الأوروبي لا يزال متقدم على الصين كشريك تجاري لدول القارة الإفريقية، فالصين تتلقى منافسة من الاتحاد الأوروبي على الرغم من تزايد ارتباطاتها البينية بينها وبين الدول الإفريقية في العديد من المجالات.

إضافة إلى التواجد الأمريكي والأوروبي في منطقة القرن الإفريقي تواجه السياسة الخارجية الصينية داخل المنطقة التحدي الإيراني، الذي يعد من عقبات السياسة الصينية وذلك راجع لسياسة إيران المتبعة مثل نقل حربها أو صراعها مع الغرب من كضيق هرمز والخليج العربي إلى خليج عدن وباب المندب، بحيث يؤدي هذا إلى عدم الاستقرار في وضع المنطقتين ونشوب العديد من النزاعات هناك، التي بدورها تؤثر على العنصر الأمني في التحركات التجارية لسفن الصينية، بالإضافة إلى رفع مستوى الشراكة الاقتصادية للصين تجاه بلدان منطقة القرن الإفريقي الذي يؤدي إلى تكلفة أكبر، من أجل توطيد علاقاتها والحفاظ على مصالحها هناك.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب باللغة العربية:

1- النعيمي أحمد نوري، السياسة الخارجية، (ب ط، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع 2009).

2- البار أمين، بسكري منير، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، (ب ط، الإسكندرية، 2014).

3- الأطرش محمد وآخرون، **العرب وتحديات النظام العالمي**، (ط1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ،1999).

4- الأحمد جواد وآخرون، **القرن الإفريقي والشرق الإفريقي "الوقع والمستقبل"**، (ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010).

5- الشمري وفاء كاظم، **الجغرافيا السياسة المعاصرة**، (ط1، عمان: دار البداية للنشر والتوزيع، 2011).

6- بالحبيب عبد الله، **السياسة الخارجية في ظل الأزمة 1992-1997**، (ب ط الجزائر ب س).

7- بوقاره حسين، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات**، (ب ط الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، ب س).

8- باترسون توماس س، **التغير والتنمية في القرن العشرين**، (ترجمة عزة الخميسي) (ط1 القاهرة، 2005).

9- برهم هادي محمد، **التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية 1991-2010**، (ط1، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014).

10- حبيب هاني، **النفط استراتيجيا وعسكريا وتنمويا مصدر الثروة والطاقة والأزمات**، (ط1، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2006).

11- كلير مايكل، **الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة: (عدنان حسن)، (ب ط، ب س).

12- مصباح عامر، **تحليل السياسة الخارجية**، (ب ط، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر 2010).

13- محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، (ط1 القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، 2002).

14- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع، 1998).

15- منتدى الفكر العربي، **العرب والصين آفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة**، (ط1 الأردن: مكتبة روعة للطباعة، 2007).

16- نايت بالقاسم مولود قاسم، **شخصية الجزائر الدولية، وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، (ط2، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر، 2007).

17- سيد أمين شبلي، **أمريكا والعالم متابعة في السياسة الخارجية الأمريكية**، (ب ط القاهرة: منتدى سور الأوزبكية للنشر والتوزيع، 2005).

18- سماح عبد الصبور عبد الحي، **القوى الذكية في السياسة الخارجية**، (ط1، القاهرة دار البشير للثقافة، 2014).

19- سلا لسي بركيت هابتي، "**الصراع في القرن الافريقي**"، ترجمة (الرزاز عفيف)، (ب ط، بيروت: تصميم وتنفيذ دار المثلث مؤسسة الأبحاث العربية، ب س).

20- سامي أحمد السيد، **السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة الدور والاستجابة**، (ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2010).

21- فنيان جون جاز ، **التكالب على نفط إفريقيا**، ترجمة: (أحمد محمود)، (ط1، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013).

22- صبري مقلد إسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع**،(ب ط، الجيزة: المكتبة الأكاديمية، 2011)

23- صبري مقلد إسماعيل، **السياسة الخارجية، الأصول النظرية والتطبيقية العلمية** (ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع ،2013).

24- قسم الدراسات والأبحاث، **السياسة الخارجية**، (ب ط، الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008).

25- تشونغ مين لون ، **ولد للإصلاح مقومات التجربة الصينية**، ترجمة: (حسانين فهمي حسين)،(ط1، مصر: دار النشر للجامعات، 2014).

المذكرات والرسائل الجامعية:

1- العطري مولود، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008).

2- وضاحي ميلود، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول إفريقيا دراسة حالة القرن الإفريقي 1990 – 2003**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2015).

3- زروخي سميحة، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التعاون والصراع منذ أحداث 11 سبتمبر 2001**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص استراتيجية وعلاقات دولية، جامعة المسيلة،2017).

4- حكيم توفيق، **الحوار النيوواقعي النيوليبرالي حول مضامين صعود الصين**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، 2008).

5- مسعود دخالة، **العلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة،** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، 2005).

6- نجيب غلام، **دور المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا في فترة 1990- 2015،** (مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تحليل سياسة خارجية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017).

7- سميرة قط، **الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا ما بعد الحرب الباردة- قطاع النفط أنموذجا-،** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008).

8- عامر عبد الفتاح، أحمد عبد الغفار، "**السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين 2011-2014** "، (دراسة تكميلية للحصول على شهادة الماجستير في البرنامج والتخطيط والتنمية السياسية كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، جامعة نابلس فلسطين، 2015).

9- عبد القادر دندان، "**الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغيير 1991- 2006**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، 2008).

10- عبد الرحمن أوجانة، "**الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية 1991-2016**"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة ورقلة، 2017).

المجلات والمداخلات:

1- التزاني السيد خالد، **الانتشار العسكري في إفريقيا الدوافع والرهانات**، (جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية العلوم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، المغرب).

2- حمد الجابوري مخيف جاسم حمد، **الإصلاحات الاقتصادية وأثرها في نمو الاقتصاد الصيني** (مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت العراق، المجلد 2، العدد 3، 2002).

3- حداد شفيعة، **الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية – التنافس في السودان أنموذجا**-(مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة باتنة، كلية الحقوق، العدد 10، 2014).

4- لحسناوي لحسن، **استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميت والانعكاسات** (سلسلة محاضرات إفريقيا والقوى الكبرى، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب).

5- محمد خمس خلود، **السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية**، (مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة بغداد، المجلد 24، العدد 4، 2013).

6- محمد خمس خلود، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق إفريقيا بعد 2001** (مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، المجلد 6، العدد 1، 2017).

7- عبد الرزاق بشير هادي، **سياسة الصين الاقتصادية في إفريقيا الواقع والآفاق**، (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 52).

8- علاق جميلة، **استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء**، (مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 19، 2014).

9- عبد العظيم خالد، **التطورات في القرن الإفريقي**، (دراسات استراتيجية، القاهرة، العدد 106، 2001).

10- علي الساعوري حسن، **إسرائيل في القرن الإفريقي**، (دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، المجلد 2، العدد 3، 2003).

11- توفيق حكيمي، موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي، (مجلة المفكر، جامعة باجي مختار عنابة).

المؤتمرات:

- صابون النور سعيد إبراهيم، **آفاق التعاون العربي الإفريقي**، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام الواحد، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ورابطة جامعيات الصداقة العربية الصينية.

المواقع الالكترونية:

1- الشيمي محمد عبد العظيم، "**الوظيفة السياسية لصناع القرار في السياسة الخارجية المصرية النظرية والمؤشرات**، نقلا من الموقع الإلكتروني:

https://books.google.dz/books?id=UzG3DAAAQBAJ&pg=PT3&lpg=PT3&dq

2- الموسوي محمد عرب، **التوازن الإقليمي في شرق إفريقيا واستراتيجية التدخلات الأجنبية**، نقلا من الموقع الإلكتروني:

http://asrir-alam.ahlamontada.com/t12-topic.

3- ياسين حازم، **صراع محتدم ماذا يحمل القرن الإفريقي لمصر اقتصاديا؟**، نقلا من الموقع الإلكتروني:

http://elbadil-pss.org/2018/01/17.

3- محسن أمينة، أحمد الزيات عمر، **السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا 1991-2015**، نقلا من الموقع الإلكتروني:

http://wwwdemocraticac.de

4- محمد عربي لادمي، **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات**

نقلا من الموقع الإلكتروني:

http://wwwdemocraticac.de

5- سمير قط، **الاستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا الأهداف والفرص والتحديات**، نقلا من الموقع الإلكتروني:

http://www.maspoliqus.com/ar/index.php/ar

6- عادل جرش، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية** "**دراسة تحليلية**، نقلا من الموقع الإلكتروني:

.http://www.democraticac.de./?p= 2340

7- عبد الرحمن حمدي، **السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الاشتراكية**، نقلا من الموقع الإلكتروني:

http://www.afrigatenews.net/content/

8- شيخ محمد عرب كمال الدين، **أبعاد الاهتمام الصيني بشرق إفريقيا: الفرص والعقبات**، نقلا من الموقع الإلكتروني:

http://studies.algazeera.net/ar/reports/2017/01/17011109440
4607.html

فهرس المحتويات

المواضيع	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: واقع السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة	12-34
المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية	12-24
المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية	14
المطلب الثاني: خصائص وسمات السياسة الخارجية	20
المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية	23
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية	25-33
المطلب الأول: تطور السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة	26
المطلب الثاني: خصائص ومميزات السياسة الخارجية الصينية	28
المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية الصينية	31
الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية في ظل تواجد الأمريكي في القارة الإفريقية	35-54
المبحث الأول: التواجد الأمريكي في القارة الإفريقية	35-45
المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا	36
المطلب الثاني: وسائل ومميزات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة	43

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا	54-45
المطلب الأول: وسائل ومميزات السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا	46
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية	50
الفصل الثالث: معوقات السياسة الخارجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي	84-55
المبحث الأول: دوافع التواجد الصيني الأمريكي في القرن الإفريقي	70-57
المطلب الأول: المصالح الصينية في القرن الإفريقي	57
المطلب الثاني: المصالح الأمريكية في القرن الإفريقي	66
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية في القرن الإفريقي	84-71
المطلب الأول: إنجازات السياسة الصينية في المنطقة	71
المطلب الثاني: تحديات السياسة الصينية في المنطقة	74
خاتمة	85
قائمة المصادر والمراجع	90